جامعـــــــــــة بسكـــــــــــرة
كليـــــــة الحقـــــوق و العلـــــوم السياسيـــــــة
قســـــــــــم العلـــــوم السياسيـــــة

دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية

-الجزائر نموذجا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : سياسية عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبة :
منصور سميحة

إشراف الأستاذة :
عشور عبد الكريم

لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
عشور عبد الكريم		مشرفا ومقررا

السنة الجامعية : 2017/2016

شكر و عرفان

الحمد و الشكر لله تعالى على ما أمنه علينا من نعمة للإتمام هذا العمل المتواضع ،فالحمد لك ربي حتى الرضى و الحمد لك إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا

و بعد:

الشكر الموصول إلى أستاذي – **عاشور عبد الكريم** – على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة ،و على كل ما قدمه من آرائه القيمة ووقته الثمين ولم يدخر في نصحي و توجيهي و كان راعيا لهذا العمل من أوله لأخره ،مما جعلني أعجز عن أن أوافيه حقه ،أطال الله في عمرك و أبقاك ذُخرا للعلم و المعرفة .

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر إلى كل من أنار دربي بالعلم و المعرفة أساتذتي و أستاذاتي بقسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر كل بإسمه وأخص بالذكر **الدكتور أسعيد مصطفى** الذي أمدني بالعلم و التوجيه، وإلى كل من كان لي عونا و لو بكلمة تشجيع .

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا :

إلى من لا يغلى عليها غال و لا نفيس و من لا بديل لهما في هذه الدنيا

إلى من أرضعتني قوة و أطعمتني صبرا و سقتني من بحر الأخلاق ..... أمي الغالية

إلى من علمني أن الدنيا كفاح و تحدي ،و الحياة مبادئ و أخلاق .....أبي حفظه الله

"خالد،عبد الله ،ربح ،سعدية ،مداني ،عمر ،نوري ،فوزية ،حبيبة ، عبد الكريم ،يوسف ،مريم ،أيوب

"

إلى زهور العائلة و ورود الدار من الحفيد محمد و أمعمر إلى أصغرهم سنا فرح و مؤيد عبد النور

و خاصة ملاك الرحمان محمد التهامي .

مثلي الأعلى الذي منحني الحب و علمني الكثير بصدقه وتفانيه في العمل وكافح ليراني في هذه المكانة :مزوري

إلى اللواتي لم تعرف محبتهم الظن من شاركاني دموع الأمل و الألم إلى من وقفوا إلى جانبي ودعموني والغاليات على

قلبي :سمية بن دقفل ،فاطنة، ريمة ،رندة ،لبنى ، حليمة ، أمينة ، نجمة،رزيقة .

.

و أشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب و من بعيد خاصة زملائي في الدراسة .

مقدمة

حظي موضوع الأحزاب السياسية بقدر واسع من اهتمام الباحثين و علماء السياسة والمختصين رغم اختلاف أفكارهم و اتجاهاتهم و إيديولوجياتهم وذلك على اعتبار أن الأحزاب السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره ، فهي تؤدي دورا مهما في ما تقدمه من خدمات ووظائف فعالة في المجتمع ،وتعتبر هي حلقة في تجسيد الديمقراطية وإقرار التعددية الحزبية ولهذا أصبحت الديمقراطية مبنية على التعددية الحزبية أكثر أنواع الحكم انتشار وقبول والجزائر من بين الدول التي أقرت التعددية الحزبية في دستور 1989/02/23 و أعطيت صلاحيات وامتيازات واسعة للأحزاب السياسية وذلك في المادة 40من دستور 1989.

ولكن اليوم الأحزاب السياسية انتقلت كمرجع ومبدأ أساسي ومحوري واستراتيجي إلى هدف أو عامل محرك يقود التنمية على نحو وثيق ومؤثر من خلال عدة نواحي ولعدة أسباب فهو من ناحية تعد أحد نتائجه التنمية السياسية ومن ناحية أحد الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة فيها ،ولذلك أصبحت تشكل أهم هيئات المشاركة في الشؤون العامة وبرنامج تسعى لتنفيذه ،حيث تؤثر في الكثير من القرارات الحكومية .

ولتحقيق التنمية السياسية تتطلب تدخل عدة فواعل منها المجتمع المدني ،المواطنون ،الأحزاب السياسية وهذه الأخيرة هي محل دراسة تحليلية لدورها في تحقيق التنمية السياسية فعالة في الجزائر .

-أهمية الدراسة :

وتكمن أهمية الموضوع في :

- ✓ الدور الفعال الذي تلعبه الأحزاب السياسية في خلق وتدعيم التنمية ،من خلال أدائها لوظائفها .
- ✓ يعمل على احترام مبدأ الديمقراطية وتعزيزها مما يجعلها تساهم في تحقيق التنمية السياسية .
- ✓ دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر، ومحاولة تقييم رؤية مستقبلية من أجل تطوير هذا الدور .

-أسباب الدراسة :

إن البحث في أي موضوع يكون ورآه أسباب :

أ-الأسباب الذاتية :

- ✓ الميل والرغبة في التعرف على دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية بالخصوص في الجزائر .
- ✓ محاولة معرفة إسهامات الأحزاب السياسية في ظل التعدد و التنوع في عجلة التنمية السياسية .

ب-الأسباب الموضوعية :

- ✓ معرفة حقيقة دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية .
- ✓ ارتباطه الوثيق بالواقع المعاش ، ومعرفة فعالية الأحزاب السياسية و دورها في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر .
- ✓ للكشف عن حقيقة ادوار الأحزاب السياسية في تكريس مبدأ الديمقراطية باعتبارها تركز على المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية .

- أهداف الدراسة :

بالنسبة لأهداف التي تسعى الدراسة للوصول إليها فهي تتمثل في :

أ- الأهداف العلمية :

- ✓ محاولة معرفة أهمية و حقيقة دور الأحزاب السياسية في أدائها للوظائف المنوطة بها نحو التنمية السياسية .

ب-الأهداف العملية :

- ✓ للموضوع أهمية علمية نظرا لكون الأحزاب السياسية العمود الفقري في الحياة السياسية لم تقدمه من أدوار فعالة في مجتمع .
- ✓ تشخيص واقع الأحزاب السياسية في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية السياسية بصورة معمقة في الجزائر .
- ✓ محاولة المعرفة عن الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في دفع الأفراد للمشاركة في الحياة السياسية و معرفة مختلف القضايا و الظواهر السياسية .

- أدبيات الدراسة :

إن الدراسات حول موضوع الأحزاب السياسية متعددة و متنوعة و عن دورها في تحقيق التنمية السياسية هي قليلة ، لكن هناك مواضيع ذات الصلة به من بينها :

- ✓ رسالة ماجستير بعنوان المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989 – 1999 وهي لهشام عبد الكريم حيث تناول موضوع المجتمع المدني و التنمية السياسية بشكل مفصل و بين الدور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية من 1989 إلى غاية 1999.
- ✓ كتاب (علم الاجتماع السياسي) للمؤلف العربي فليب برو و ترجمة محمد عرب صاصيلا حيث تناول فيه موضوع الأحزاب السياسية و كل ما يتعلق فيها من دور الأحزاب و كذا عملها .

- ✓ كتاب (النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية) حيث تناول إشكالية انتقال النظام من الأحادية إلى التعددية السياسية و يعرض طبيعة النظام الجزائري .

- **إشكالية الدراسة**

عرفت الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية و الحزبية عدة تغيرات أجبرت النظام السياسي على إجراء مجموعة من تحولات الديمقراطية في شتى المجالات و هذا على اعتبار أن الأحزاب السياسية من أبرز الفواعل التي تؤثر علي النظام السياسي و تشاركه في العملية التنموية عموما التنمية السياسية بوجه الخصوص معالجة دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية ومن هذا المنطلق يتم طرح الإشكالية التالية : كيف يمكن للأحزاب السياسية أن تمثل بديلا محوريا في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر ؟

ومنه تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ماهي الأحزاب السياسية ؟
- ✓ ما المقصود بالتنمية السياسية ؟
- ✓ كيف تساهم الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر ؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية :

- ✓ نجاح دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية يرتبط أساسا بوجود مؤسسات فاعلة تؤمن مشاركة سياسية.
- ✓ مثلت أزمة المشاركة تحديا أساسيا أمام أدوار الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية.

- **مناهج ومقتربات الدراسة** :

بالنسبة لمنهجية البحث فان طبيعة وخصائص الموضوع المدروس هي التي تفرض نوعية المناهج والهدف منها للكشف عن الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة ،فقد تم الاعتماد على :

- ✓ المنهج الوصفي : يهدف إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد بهدف فهم مضمونة . ولقد اتبعنا هذا المنهج من أجل فهم واستيعاب أهمية الأحزاب السياسية والتنمية السياسية من خلال جمع المعلومات حول هذه الدراسة.
- ✓ المقترب المؤسسي : تم اتخاد هذا المقترب من خلال إبراز الأدوار الوظيفية للأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية ومساهمتها في تحديد اتجاهات الأحزاب خلال تجسيد التنمية السياسية .

– **صعوبات الدراسة** :

أي بحث توجهه جملة من الصعوبات وهي تختلف حسب طبيعة موضوع البحث :

- ✓ شمولية البحث وسعته مما يؤدي إلى تلف الكثير من جزيئاته .
- ✓ لا تتوفر الدراسات حول التنمية السياسية في الجزائر فقلت هذه الدراسات عرقلت عملية البحث خاصة فيما يتعلق بدور الأحزاب السياسية الجزائرية في التنمية السياسية .

– **التصميم الهيكلي للدراسة** :

كان تقسيم الدراسة كالتالي :

حيث تم الاعتماد على فصلين رئيسين هما :

- ✓ تضمن الفصل الأول : الأطر النظرية للأحزاب السياسية و التنمية السياسية ، حيث تم التطرق إلى نشأة الأحزاب السياسية وتعريفها وكذلك خصائصها ووظائفها ، أما المبحث الثاني تناول نشأة التنمية السياسية وكذلك التطرق إلى نظرياتها وأزماتها .
- ✓ أما الفصل الثاني : فكان بمثابة التطبيق لما جاء في الفصل الأول حيث تطرقنا إلى تطور الأحزاب السياسية في الجزائر وهذا من خلال عرض الأحزاب السياسية خلال مرحلة الأحادية ثم في مرحلة التعددية لنمر في ما بعد الأحزاب السياسية التنمية السياسية في الجزائر بين فاعلية الدور و تحديات الواقع خلال عرض مجموعة من الأدوار بناء المشاركة وثقافة المواطنة و التحول

الديمقراطي ، ثم تطرقنا في المبحث الأخير إلى تقييم مؤشرات التنمية السياسية في الجزائر لتنتهي برؤية مستقبلية للأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر

الفصـــــــــــــل الأول

الأطر النظرية للأحزاب السياسية والتنمية السياسية

يتطرق هذا الفصل إلى مفهوم الأحزاب السياسية والتنمية السياسية، بتحليل ماهية الأحزاب السياسية ومعرفة تطورها التاريخي لنستعرض مضمون وسيمات هذا المفهوم، ثم نطرح أو نستخلص أهم خصائص هذه الأخيرة، بعدها نتطرق إلى أهم الوظائف التي تقوم بها بشكل شامل، وفي الجزء الثاني من هذا الفصل نسلط الضوء على المدلول المعرفي والنظري للتنمية السياسية ونتطرق إلى أصولها التاريخية وأبرز التعريفات لمفكريها مع محاولة طرح النظريات لدراسة التنمية السياسية وفي الأخير سوف نتطرق إلى أزماتها ، وعلى هذا الأساس الفصل يتمحور حول المبحثين التاليين:

-**المبحث الأول:** ماهية الأحزاب السياسية.

-**المبحث الثاني:** المدلول المعرفي والنظري للتنمية السياسية.

❖ المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية.

تمثل الأحزاب السياسية دورا مركزيا و إن كان متفاوتا في جميع الأنظمة السياسية في الوقت الراهن، نتيجة لما تقوم به من أدوار ومهام في مجال النشاط السياسي لأجل تفعيل حركية الفعل السياسي، وبناء على ذلك فهي تصبح وسيط بين المواطن والحكومة لتعبر عن تطلعات ومطالب المواطنين.

➢ المطلب الأول: نشأة الأحزاب السياسية:

ارتبط ظهور الأحزاب السياسية ببلوغ النظام السياسي درجة معينة من النمو السياسي، وذلك عندما تزداد وظائف النظام السياسي وضوحا وتعقدا وتتشابك مؤسساته، وتبرز ضرورة مشاركة المواطنين في العملية السياسية، ومن واقع دراسته نشأة وتطور الأحزاب السياسية نلاحظ أن هناك أحزابا قد نشأت عن طريق البرلمان واللجان والانتخابية وهذا ما يسمى بالنشأة الداخلية للأحزاب، وثمة أحزاب قد نشأت خارج هذا الإطار وهي ما تسمى بالأحزاب ذات النشأة الخارجية. [1]

1/ الأحزاب ذات النشأة الداخلية:

تعتمد نشأة الأحزاب في هذا النوع من الأحزاب على عدة عوامل من أهمها:

قيام جماعات داخل البرلمان وهي ما يسمى بالجماعات البرلمانية.

تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية.

حدوث اتصال تفاعل دائم بين هذه الجماعات واللجان. [2]

1 – ودودة بدران، الأحزاب السياسية.القاهرة : (دون. دار. النشر): (دون .تاريخ .النشر)، ص 36 .

2 – إسماعيل على سعد، حسن محمد ، النظريات والمذاهب والنظام. الإسكندرية: دارالمعرفة الجماعية ، 2005 ، ص 235– 236 .

لكن هذا الترتيب غير قائم في الواقع إذ قد تقوم اللجان الانتخابية قبل الجماعات البرلمانية والعكس صحيح، إذا أن الجمعيات السياسية قامت وتقوم قبل وبعد الانتخابات. [1]

لقد مثل المذهب السياسي أو مجموعة الآراء والأفكار لجماعة معينة دافعا في تكوين ما يسمى بالجماعات البرلمانية مع استثناءات قليلة إذ أنه في بعض المجتمعات كانت الجماعات البرلمانية في البداية مكونه من جماعات محلية ثم أخذت في التطور والنمو حتى أخذت بإيديولوجية معينة.[2]

كما أن العوامل الشخصية تمثل عاملا هاما يضاف إلى العوامل المحلية أو الإيديولوجية. فثمة جماعة تمثل اتحادات برلمانية من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة، فقد تكون الرغبة في تقليد ما أخذ الأسباب الهامة لتكوين هذه الجماعات أو تلك، كما أن الرغبة في إعادة الانتخابات وأساليب الاقتراع التي تحتاج إلى مجهودات جماعية قد فوت في هذا الاتجاه إلى حد كبير إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل أن ظهور اللجان الانتخابية المحلية ارتباط ارتباطا مباشرا بعملية تطور وانتشار الاقتراع الشعبي، الذي أدى إلى ضرورة تكثيف عدد الناخبين، كما أسلوب الاقتراع العام ذاته سببا جوهريا في انتشار الأحزاب الاشتراكية كما نعلم خاصة في بداية القرن العشرين. [3]

2/ الأحزاب ذات النشأة الخارجية:

يقصد بالخارجية هنا أنها خارج إطار المجالس النيابية أو البرلمانية من ناحية وليست مرتبطة بالعمليات الانتخابية ارتباطا مباشرا من ناحية أخرى، وإن يظل هناك ارتباط بدرجة ما لأن الهدف الأساسي لأي حزب سياسي أيا كانت طريقة نشأته هو الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها عن طريق الانتخابات.[4]

1- المرجع نفسه ، ص 236.

2- المرجع نفسه .

3- المرجع نفسه.

4- أحمد شلبي، العلوم السياسية و أصول التنظيم السياسي المحلي و الدولي في عصر العولمة. الاسكندرية : المكتب العربي الحديث، 2012، ص 293.

لذلك تمثل الانتخابات أهمية خاصة لأي حزب سياسي ويدور حولها قسم كبير من أنشطته ومهامه فالحزب دائما، إما يخوض انتخابات أو يستبعد لخوض انتخابات. فما أن تنتهي الانتخابات، وبغض النظر عن فوز الحزب فيها أو هزيمته حتى يبدأ في الاستعداد للانتخابات التالية، ولا يختلف في ذلك الحزب ذو النشأة البرلمانية والانتخابية عن الحزب الذي يقال عنه أنه ذو نشأة خارجية. ولذلك لا يوجد خطا فاصل بشكل حاسم بين النوعين أو بين الطريقتين المشار إليهما في نشأة الأحزاب، فالأحزاب ذات النشأة الخارجية تولي للانتخابات أهمية لا تقل أبدا عن الأحزاب ذات النشأة الانتخابية، فالأحزاب ذات النشأة الخارجية تتكون بفضل مؤسسة قائمة ولها نشاط خارج عن البرلمان وعن العمليات الإنتخابية، أو بمبادرة من أفراد أو هيئات سياسية أو الفكرية.[1]

والملاحظة أن الأحزاب ذات التوجهات الإشتراكية تكون عادة ذات نشأة خارجية، حيث كان تكوين الكثير منها في الدول الأوروبية مرتبطا بتطور العمل النقابي.[2]

أما ظهور الأحزاب السياسية في الوطن العربي كان في وقت مبكر نسبيا حيث ظهرت، في أواخر القرن التاسع عشر وكانت الغاية من تأسيسها إقامة أنظمة حكم مستقلة، حيث كانت غالبية أقطار الوطن العربي خاضعة للإستعمار.[3]

من بينها الحزب الوطني المصري، الذي تم تأسيسه سنة 1881 برئاسة أحمد عرابي أول الأحزاب السياسية في الوطن العربي، وكان في مقدمة أهدافه التخلص من الهيمنة الأجنبية. وفي تونس نشأ حزب تونس الفتاة سنة 1907 ونادى هذا الحزب بالاستقلال عن فرنسا وإقامة حكومة وطنية. وفي العراق كانت نواة التنظيمات الحزبية، عبارة عن فروع من أحزاب عثمانية، ففي سنة 1908 أقدم الاتحاد والشرقي العثماني

1- المرجع نفسه ، ص294.

2- المرجع نفسه، ص 295 .

3- علي يوسف الشكري، الوسيط في الأنظمة السياسية.عمان: دار الصفاء، 2012، ص 316.

على تأسيس فروع له في العراق، كما أقدم حزب الحرية والائتلاف العثماني الذي تم تأسيه سنة 1911 على اتخاذ ذات الإجراء في نفس السنة التي أسس فيها. [1]

أما في الأردن فيعود تاريخ تأسيس الأحزاب السياسية إلى سنة 1921، حيث أسس حزب العهد العربي بموجب قانون الجمعيات العثماني لسنة 1909، وأثار دستور الحزب إلى أنه يسعى إلى تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي وتأسيس دولة عربية موحدة تحت قيادة الملك حسين بن علي وأنجاله.

وتلا تأسيس هذا الحزب تأسيس العديد من الأحزاب السياسية الأخرى، ففي سنة 1923، أجارت الحكومة الأردنية تأسيس جمعية الشرق العربي، وكانت أهداف الجمعية تحريرية أيضا، ولنصبت على السعي إلى تحرير سوريا استقلال شرق الأردن وحصوله على حقوقه السياسية والتشريعية وتحقيق الوحدة العربية. [2]

- **المطلب الثاني: مفهوم الأحزاب السياسية :**

تعددت تعاريف الأحزاب السياسية إلى درجة أنه يصعب إحصاء التعاريف التي وجدت حولها ولتوضيح ذلك سوف ندرج جملة منها، وفي البداية يمكن التطرق أولا إلى التعريف اللغوي.

أ_الحزب لغة: تعني التجمع (تحزبوا) أي تجمعوا، ولفظة (الحزب) تعني الطائفة، و(حازب) بمعنى ناصر وعاضد، والأحزاب التي هي جمع كلمة حزب تعني جماعة من الناس وكل قوم تشابهت وتشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم حزب، وإن لم يلق بعضهم بعضا.[3]

والأحزاب هم من تألبوا وتظاهروا على حزب النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين في السنة الخامسة للهجرة حول المدينة، وهم قريش بني فريضة، بنو النضير، وبعض القبائل العربية إنطلاقا من قوله تعالى: (

1 – المرجع نفسه، ص 316.

2– المرجع نفسه، ص 317.

3– سرسبت مصطفى رشيد أميدي، المعارضة السياسة والضمانات الدستورية لعملها دارسة قانونية سليبة تحليلية مقارنة. (دون. بلد. النشر): مؤسسة موكارياني للبحوث والنشر، 2011 ، ص 75.

لقد كان لكم في رسول الله إسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا ولما رأى المؤمنون والأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وما زادهم إلا إيمانا وتسليما)[1]

السياسي لغة: تعني تقيد القيام بشؤون الرعية واستخدام العرب لفظ السياسة، بمعنى الإرشاد والهداية، غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة.[2]

ب_ تعريف الحزب السياسي اصطلاحا:

يعرفه Moran: بأنه تنظيم يحاول جمع عضوية كبيرة ، وان يقدم برامج عريضة للناخبين.

ويبين من خلال هذا التعريف أن الحزب السياسي: هو مجموعة من الأشخاص تسود بينهم أفكار وقيم واحدة من خلال الاعتماد على برنامج معلن لتحقيق الصالح العام.

تعريف كل من susan و_peter: الحزب بأنه مجموعة من الأفراد التي تعمل معا بهدف تأييد مصالح مشتركة من خلال العمل السياسي[3] .

يتبين من خلال هذا التعريف أن الحزب السياسي: إتفاق عدد من الأفراد على مجموعة من المبادئ والأهداف بغية إنجازها ملائمة لمصالحهم ومصلحة العامة.

تعريف جورج بيردو: هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة[4] .

1- القرآن الكريم،21-22 من سورة الأحزاب، رواية ورش.

2- نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. القاهرة: دار الغار العربي للطبع والنشر،1982،ص97 .

3- مدحت محمد محمود أبو النصر،الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية. القاهرة: دار ايراك،2004، ص 9.

4- ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسية. عنابة: دار العلوم ،2007، ص 138.

ويتبين من خلال هذا التعريف أن الحزب السياسي: وحدة منظمة اجتماعية لها معتقدات وقيم موحده يعمون على تحقيقها وتتكون من أنصار عددين من أفراد الشعب تستهدف الوصول إلى السلطة .

يعرفه البعض إلى أنه اتحاد بين مجموعة من الأفراد ذات مصالح واحدة وأفكار واحدة واتجاهات ومواقف واحدة، يؤلفون هذا الحزب للدفاع عن مصالحهم وحمايتها[1].

ويتبين من خلال هذا التعريف أن الحزب السياسي: تجمع منظم واتفاق بين مجموعة من الأفراد وتكون لهم قيم واتجاهات يرون أنها ملائمة لمصالحهم ومصالح أعضاء الحزب.

يعرفه فون دير ميهدن: جماعة منظمة تحاول السيطرة على إدارة وسياسات الحكومة، وتحاول أن تظهر إيمانها بمبدأ أو مجموعة من المبادئ، منها الإيمان بضرورة العملية الانتخابية.

ويتبين من خلال هذا التعريف ان الحزب السياسي: أي مجموعة منظمة وتعمل على السيطرة على السلطة وأن يكون لها ممثلتين في الحكومة وهذا من خلال التأييد الشعب عن طريق الانتخابات.

يعرفه Blondel: إلى انه جماعة مؤسسة بهدف للحصول على السلطة[2].

ويبين من خلال هذا التعريف أن الحزب: تأسيس مجموعة من الأفراد هدفها أو عملها الوصول إلى السلطة والسيطرة عليها.

يعرفه ماكس فيبر: تجمع أو جمعية على أساس انخراط طوعي لتحقيق مصالح مشتركة بين مجموعة من الأفراد من أهم هذه الأهداف لتحقيق مصالح مشتركة بين مجموعة من الأفراد من أهم هذه الأهداف إيصال زعيمهم إلى السلطة.[3]

1- محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 287 -288.

2- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي. الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 222 .

3- لرقم رشيد ، "النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر". مذكرة ماجستر (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق ، فرع القانون العام،2006) ص 68.

ويتبين من خلال هذا التعريف فإن الحزب السياسي: تأسيس جمعية يكون الانخراط طوعي يحقق مصالح أعضاء الحزب وأهم أهدافه السيطرة والوصول إلى السلطة.

وكذلك يعرف الحزب بأنه كل جماعة من الأفراد يدينون بذات الاتجاهات السياسية ويسعون إلى تطبيقها، بالعمل على استقطاب أكبر عدد من الموطنين والاستيلاء على السلطة أو على الأقل التأثير على قراراتها.[1]

ويتبين **من خلال هذا التعريف أن الحزب السياسي:** هو تجميع الأفراد في اتجاهات سياسية من خلال جلب تأبيد المواطنين وذلك للإستلاء على السلطة و التأثير على الوظائف الحكومية.

* **تعريف اجرائي:** من خلال تلك التعريفات السابقة يمكن أن نعرف تمثيل الشعب أو المواطنين تهدف إلى كسب الأصوات عن طريق الانتخابات وتتكون من مجموعة من الأفراد، تسود أفكار وقيم ومبادئ موحدة أو واحدة ولها أهداف خاصة لصالح أعضاء هذا الحزب، أو أهداف عامة لصالح المجتمع وهدفها الأساسي الحصول على السلطة.

- **المطلب الثالث: خصائص الأحزاب السياسية**

من خلال التعاريف السابقة الذكر، القول أن خصائص الأحزاب السياسية، هي كالتالي:

1/ ديمومة التجمع أو التنظيم: الحزب السياسي هو تجمع له صفة الديمومة والاستمرارية، أن هذا التجمع ليس مرحليا من أجل معالجة مشاكل وجدت في فترة زمنية محددة والانحلال من بعد حل هذه المشاكل، وصفة الديمومة لا تعني البقاء الأبدي ولكن فقط أن لا تكون فكرة التأقية موجودة بداية كأحد أسس التجمع. مع الإشارة إلى أن هناك الكثير من الأحزاب تفصل الاختفاء من الحياة السياسية كليا، التمرد

1- رفعت عبد سيد، تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية. القاهرة : دار العربية، 2005، ص 11.

والانضمام التيارات المتمردة إلى أحزاب أخرى موجودة أو تشكيل أحزاب جديدة،أو الاندماج كليا في أحزاب نتيجة للظروف السياسية.[1]

2/ إنه يضم جمعا من الناس قل أو كثر، مؤمنين بعقيدة ومبادئ الحزب العامة، ويسعون إلى تحقيقها وتوسيع القاعدة الشعبية[2] له أي أعضاء من الشعب ينتمون إلى هذا التنظيم والدفاع عن مبادئه.[3]

3/ هدف الوصول إلى السلطة: يعتبر الهدف الأساسي للحزب السياسي العمل للوصول إلى الحكم، أي يجب أن يكون لهذا التجمع إرادة معلقة هدفها الوصول إلى مقاليد السلطة، سواء بمفرده أو بالتحالف مع أحزاب أخرى، أما إذا كان هدفه هو فقط التأثير في الحياة السياسية و التأثير على السلطة فيصنف هذا التجمع كقوة ضغط وأن يسلك في سبيل الوصول إلى هذا الهدف الطرق المشروعة المقررة دستوريا وقانونيا أو بذلك يختلف عن الجمعيات والتنظيمات السرية أو المسلحة التي تهدف للوصول إلى الحكم بطرق غير مشروعة.[4]

4/ الانضباط: ويعني به التزام العضو الانضباط الحزبي وإتباع توجيهات ونظام وأدبيات الحزب المنصوص عليها في قانون الحزب الأساسي والنظام الداخلي حيث يكون للحزب الحق في مساءلة العضو الذي يخرج عن نظامه وأدبياته وبرنامجه وذلك فيتعرض العضو للتأديب في إطار نظام الحزب وينبغي كذلك أن تتولى قيادة الحزب السياسي اختيار العناصر القيادية للمناصب ليتولو التحديث والتنمية والتغلب على الأزمات، ومن المعلوم أن الحزب السياسي يحكمه تنظيم يتكون من قانون أساسي ونظام داخلي وبرنامج وهي أدوات قانونية وتنظيمية وإجرائية تحكم الحزب أثناء أداء نشاطه الذي ينبغي أن تكون له مثل هذه النصوص وتسمى في المفهوم الحزبي لوائح الحزب أو نظام الحزب وهي تنظيم كيفية نشاط الحزب وحقوق وواجبات أعضائه

1-عصام الدبس، النظم السياسية أسس التنظيم السياسي. عمان: دار الثقافة ، 2010، ص 314.
2- قحطان أحمد الحمداني ، المدخل إلى العلوم السياسية. عمان : دار الثقافة،2012، ص 263.
3- عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية. بيروت: دار الجامعية،(دون. تاريخ. نشر) ص 300.
4- المرجع نفسه، ص 314 .

وطرق تولى المسؤولية داخل أجهزته المختلفة ومن المعلوم أن القانون الأساسي والنظام الداخلي وبرنامج الحزب السياسي.[1]

5/تنظيم: محلي وطيد بشكل فاعل ودائم الحضور ظاهريا، ويقيم صلات منتظمة ومتنوعة مع المستوى المحلي[2]، أي التنظيم السياسي على المستوى المحلي يظهر إلى حيز الوجود حينما تزداد الحاجة إلى وجود جبهات تشريعية، ويعتقد دوفرجيه أن هذا التنظيم المحلي قد ينتج ببساطة عن الحقيقة التي مؤداها أن مثل هذه الجبهات التشريعية تشترك معا في أصل جغرافي أو إقليمي واحد[3].

- **المطلب الرابع: وظائف الأحزاب السياسية:**

من أبرز وظائف الأحزاب السياسية يمكن ذكر:

1) **وظيفة التجنيد السياسي:** تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية. ويقصد بالتجنيد السياسي أن يقوم الحزب بجمع وحشد عدد كبير من الناخبين، ويجعلهم يعتنقون المشروع السياسي الذي يدافع عنه، ويدعوهم للتصويت من أجل مرشحي الحزب.

2) **العمل على زيادة الوعي السياسي:** لدى أعضاء المجتمع بتقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .[4]

3) **تأهيل النخب السياسية وإعدادها وتحديدها الدائم:** لان الأحزاب في الأطر الطبيعية للإنتاج النخب، حيث يتعرف الأفراد على المواضيع السياسية العامة المطروحة ويمكن أن يتمرس هؤلاء بالعمل السياسي عبر العمل الحزبي وبإمكانهم لاحقا أن يتدرجوا إلى مراكز قيادية في الحزب وفي الدولة.[5]

1- علي زغدود، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 ، ص 14.

2- فهمي خليفة الفهداوي، السياسية العامة تطور كلي في البنية والتحليل. الأردن: دار المسيرة، 2001، ص 224 .

3- هشام محمود الأقداحي، معالم النظم السياسية المعاصرة. الإسكندرية: 2009، ص 186.

4- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحية والضغط دراسة في علم الاجتماع السياسي.الإسكندرية :(دون. دار. النشر)، 2008.

5-حسين عبيد، الأنظمة السياسة (دراسة مقارنة). لبنان: دار المنهل اللبناني،(دون.تاريخ.نشر)، ص 75.

4) وظيفة التوفيق الاجتماعي: من المعلوم أن كل نظام سياسي يعمل قدر جهديه من أجل البقاء والاستمرار، ومن امتيازات هذا النظام، تسعى بدورها تدمير والقضاء عليه وتغييره لصالحها، لهذا فإن الحزب عن طريق تأطير وتنظيم وتنسيق جهود مثل هذه الجماعات أو الفئات، وعن طريق التعبير عن طموحاتها ومطالبها بشكل سلمي يفرغ شحنة العنف من المجتمع وبالتالي يعمل على تهدئه صراع الاجتماعي داخل المجتمع وجعله صراعا وتنافسا ديمقراطيا، بالتالي يحقق التداول على السلطة والحفاظ على النظام السياسي نفسه ومن ثم يحقق الوفاق الاجتماعي بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية. [1]

5) وظيفة التعبئة: وتعتبر التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي، من قبل المواطنين. وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها، وظيفة أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين، وليس العكس. وتلعب الأحزاب دور الوسيط ، وبرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلوكيا، إلا أن الاتجاه العام هو قيام النظم السياسية الديمقراطية أيضا بأداء تلك الوظيفة. غاية ما هنالك، أن النظم السياسية في الدول النامية تتطلع، وهي في مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلى قيام الأحزاب بلعب دور فاعل لحشد التأييد لسياسيتها الداخلية والخارجية. وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي الأخر في النظم التعددية المقيدة، كما أنها تخلف داخل نفس النظام السياسي المقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها ، متأثرا دون شك بالبيئة والخارجية المحيط به.[2]

6) تنظيم المعارضة: يعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب وهذه الوظيفة ليست مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لحزب الأغلبية ولكنها وظيفة محددة الأبعاد، تقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد

1- حسيبة غارو، "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر من 1997- 2007)". مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012) ص 39.

2- إسماعيل عبد القتاح عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية. الإسكندرية:(دون.دار.النشر)، 2012 ، ص 284- 285 .

للحكومة، على أن لا يكون هذا النقد مجردا، بل مقرونا بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة فيما إذا سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم، لا شك أن قيام المعارضة على هذا النحو، لا يمكن أن يتم ألا إذا استندت إلى ما تتجاه لها النظم الديمقراطية من وسائل تساعد على نجاح المعارضة وعلى الأخص ما تكلفه هذه النظم من حماية للحريات العامة، كحرية الصحافة وحرية الرأي وحرية الجمعيات والتجمعات والحصانات البرلمانية وحق البرلمان في مساءلة الحكومة وطرح الثقة بها.[1]

7) وظيفة التنشئة السياسية: تعد الأحزاب السياسية من أهم وسائل التنشئة السياسية، فهي عملية يقوم بها الحزب لأجل إكساب المواطنين وتلقنهم القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية، وكذلك القيم والمشاعر تجاه النظام السياسي السائد في البلاد، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طوال حياته، كما أنها تؤثر في الفرد بتلقينه الثقافة السياسية السائدة وترسيخها فيه أو بتعديلها أو حتى بخلق ثقافة سياسية جديدة.[2]

8) وظيفية التحديث والتنمية السياسية: وتقوم الأحزاب السياسية أساسا بهذه الوظيفة من خلال إنعاش الحياة السياسية عن طريق دعم العملية الديمقراطية في المجتمع والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية ودورها في التداول السلمي على السلطة من خلال الانتخابات الحرة والديمقراطية وكذا دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني من خلال المؤسسات عديدة كالنقابات العمالية ومهنية، التعاطي مع المجتمع مباشر من خلال حل مشاكلهم، فضلا عن الدور الرئيس في عملية التشريع التي تنمي التفاعل السياسي داخل البرلمانات المختلفة. [3]

1- ثامر كامل محمد الخزراجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص 213.

2- قنفود مرزاق،" دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية في دول المغرب العربي دراسة مقارنة بين حزبي" جبهة التحرير الوطني الجزائري والمجتمع الدستوري الديمقراطي التونيسي". مذكرة ماجيستير (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012) ص 33 .

3- المرجع نفسه ، ص33.

9) الأحزاب السياسية أحد عناصر وحدة واستقرار الأمة: إن وجود الأحزاب السياسية على الساحة السياسية في الدولة في ظل نظامها السياسي له ركيزة أساسية من أسس ومرتكزات استقرار تلك الدولة، فهي التي تجمع الأمة التي أحيانا ما تكون مجزأة ومتقطعة فتشد أجزاءها فتصبح عاملا هاما للوحدة والاستقرار.[1]

10) وظيفة اختيار القادة الوطنيين والمحليين: شرط الوصول إلى أعلى الوظائف في الدولة، إما بشكل آلي في أنظمة الحزب الواحد، أو على أساس التناوب في النظم التعددية. ومع ذلك فإننا نتردد في الحديث عن اختيار تجربة الحزب، لأن التعبير يحمل في طياته هنا الكثير من الغموض. إن الأمر يحتاج إلى كثير من الجهد لكي يكون لدى القاعدة النضالية، واقعيا، الإمكانية لاختيار "قادتها على يد مؤتمر على سبيل المثال إن القادة يكونون غالبا قادرين على مراقبة الهيئات التقريرية التي يفترض فيها أن تنتخبهم في مناصبهم. وفي هذه الحالة يكون الصراع من اجل الهيمنة على القمة محصورا في داخل دائرة ضيقة وهذا بصفة خاصة في الأحزاب ذات قاعدة محدودة العدد من الأعضاء، وفي نظم التعددية الحزبية، يكون على الأحزاب عموما أن تعقد فيما بينها تحالفات للوصول إلى الأغلبية الانتخابية، أو الأغلبية البرلمانية بعد الانتخابات.[2]

11) **دعم الشرعية:** تعرف الشريعة بأنها مدى تفعيل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي، وخضوعهم له طواعية ، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة، وتلعب الأحزاب وغيرها من المؤسسات دورا بارزا في هذا المضمار، وتتميز الأحزاب عن تلك الوسائل بأنها ليست فقط من وسائل دعم الشرعية، بل إنها في التحكم السياسية المقيدة تسعى إلى أن يكون تطور أحوالها وأوضاعها.[3]

1–بلال أمين زين الدين، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة. الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2011، ص 79.

2– فليب برو، علوم الاجتماع السياسي، (ترجمة: محمد عرب صاميلا). لبنان : دار المؤسسة للدراسات للنشر والتوزيع، 1998، ص 378.

3– الزيات السيد عبد الحليم، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي.القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2002، ص 57 .

❖ المبحث الثاني: المدلول المعرفي والنظري للتنمية السياسية

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم العلمية التي كانت ولا تزال محل اهتمام من طرف الباحثين في مجال علم الاجتماع والسياسية ولهذا تتميز بطابعها التفصيلي، من خلال أن التنمية السياسية تدرس الظواهر السياسية في بلدان العالم حتى الآن.

لهذا فإن هذا المبحث سيخصص لطرح نشأة التنمية السياسية وسوف ندرج كذلك مفهومها، ودراسة مفصلة لأهم نظريات التنمية السياسية، وإدراج أزماتها التي تعاني منها الدول.

➢ المطلب الأول: نشأة التنمية السياسية

مفهوم التنمية: يعد من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق عليه عملية تأسيس نظم الاقتصادية والسياسية متماسكة مما يسمى بعملية التنمية يشير هذا المفهوم لعملية التحول بعد الاستقلال في الستينيات من القرن 20 في أسيا وإفريقيا بصورة جلية، وتبرز أهمية التنمية في تعدد أبعادها ومستوياته وتشابكات مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل: التخطيط والتحديث و الإنتاج والتقدم والتطور.

وقد برز مفهوم التنمية المحلية في جعل العلوم السياسية منذ الستينيات القرن 20 حيث ظهرت كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير الأوربية اتجاه الديمقراطية لاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية كالتنمية المستدامة الشاملة .[1]

أما الوجهة التاريخية للتنمية السياسية فتستطيع إرجاع الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى ستينيات القرن 20 رغم أن البوادر الحقيقية ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات أي مع

1- محمد سمير عياد، " إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحويل السياسي"، ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية بالجزائر، جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية والإدارية ، 17.16. ديسمبر 2008، ص 2.

ظهور المدرسة السلوكية والتي أحدثت ما يسمى "الصدمة المنهجية" بحيث أعطت أكثر اهتمام لمفهوم الظواهر السياسية باستعمال مناهج علمية المزاوجة بين ما هو نظري وبين ما هو ميداني تجريبي.[1]

وارتبطت التنمية السياسية ارتباطا أساسا بالسيوسيولوجية الانجلوسكسونية إذا تم إنشاء مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1923 حيث كانت المبادرات الأولى للأبحاث من طرف مختلف الأجهزة الحكومية الأمريكية التي قامت بعملية البحث وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم و الإدارة في الأقاليم غير العربية المختلفة من أسيا وإفريقيا، أي في منطقة التي أصطلح عليها لاحقا بالعالم الثالث.[2]

وبعدما كانت التنمية السياسية مفهوم علمي ومبحث دراسي في علم الاجتماعي والسياسي تحولت إلى حقل معرفي مستقل عنها في ستينات القرن الماضي من خلال إصدار لجنة السياسية المقارنة خمس مؤلفات في التنمية السياسية أهمها كتاب غابريال ألموند وجيمس كولمان ، صدر سنة 1960 عن السياسية في المناطق النامية وهو أوائل الكتب التي تطرقت إلى دراسة التخلف السياسي في دول العالم الثالث، وكتاب ليونارد بندر عن إيران وعنوانه التنمية السياسية في مجتمع متغير وكتاب لوسيان باي عن بورما وعنوانه السياسية والشخصية وبناء الأمة. ومن أهم الباحثين في مجال التنمية السياسية هو دانيال بال الذي قام بتطور مفهوم سوسيولوجي جديد هو مجتمع ما بعد الصناعة والذي يهتم بدراسة المشاكل والأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول سواء في المجتمعات العربية أو في دول العالم الثالث وبالتالي تم الانتقال بالاهتمام بالتنمية السياسية من الدول العربية إلى دول العالم الثالث لأنها ميدان لفهم التجارب و الخبرات السياسية ولأن كل مظاهر التخلف السياسي متوفرة هذه الدول.[3]

1-المرجع نفسه، ص 2.

2- رياض حمدوش، "تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية" ، ملتقى التحولات السياسته وإشكالية التنمية السياسية بالجزائر، جامعة الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارية ، 16-17 ديسمبر 2008 ، ص8 .

3- المرجع نفسه ، ص8 .

➢ **المطلب الثاني: مفهوم التنمية السياسية:**

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم المستحدثة أو الحديثة لتمثل إحدى الغايات التي تسعى الأنظمة السياسية للوصول إليها، ولذلك أطلق العلماء عدة تعريفات على التنمية السياسية ومن بين هذه التعريفات التنمية السياسية ومن بينها هذه التعريفات تذكر :

1-تعريف التنمية:

أ- **لغة:** من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع أخر مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر.[1]

ب- اصطلاحا: ينظر دافيد إبتر " إلى التنمية السياسية باعتبارها عملية كونية وعامة".[2]

يتضح من خلال هذا التعريف التنمية السياسية: هي عملية شاملة واسعة في جميع المجالات.

عرف لوسيان باي التنمية بأنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية.

ويتبين من خلال هذا التعريف: أنه ربط التنمية السياسية بالدول الصناعية من خلال تحقيق مبدأ المساواة وتحسين مستوى الكفاءات.

يعرفها غابريل ألموند "وبنكام باول" أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع، ولقد قاما بتحديد وفهم التنمية السياسية في إطار الحديث السياسي، حيث تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي واستقلالية النظام الفرعية وعلمانية الثقافية.[3]

1- نعيمة يسمينة، "دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج ، جزائر .، تونس ، المغرب). رسالة ماجيستر (جامعية قاصدي مرباح، كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011) ص 80 .

2- مصعب سين، " أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر". شهادة ماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013) ص 11.

3- المرجع سابق ، ثامر كامل الخزرجي، ص 138.

ويتضح من خلال هذا التعريف أن التنمية السياسية تزيد من قوة النظام السياسي ومحاربة الأزمات التي تعترضه.

تعريف التنمية السياسية: هي عبارة عن حصيلة تدخل إرادة سياسية واعية وفاعلة في توجيه شئون المجتمع أي أنها سلطة هندسية اجتماعية للحياة الحقيقية في فرضها للحصول على أساسيتها ومقوماتها في إطار عدالة التوزيع وإزاحة الاستغلال لكل صوره وكل مستوياته وإزاحة كل المعوقات ومظاهر التخلف السياسي التي سببها عوامل وقوى داخلية وخارجية عديدة، وذلك على أساس من العلم والتكنولوجيا والتنظيم العقلاني للعمل وتوفير الظروف الأزمة لنمو الإمكانيات الذاتية وتحريك إرادة الجماهير للطموح والإنجاز.[1]

يتبين من خلال هذا المفهوم: أن التنمية السياسية هي توسيع الديمقراطية والعمل على إطلاق حريات عامة لتطوير المجتمع واستحداثه.

التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعدد الأبعاد.[2]

يتضح من خلال هذا التعريف: التنمية السياسية تؤثر وتتأثر في كافة جوانب بناءات الدولة ومع كافة بنى المجتمع.

هناك من يعرف التنمية السياسية هي شكل من أشكال التعبئة والقوة بمعنى أنها تستهدف خلق نظام سياسي فعال، وله من القوة ما تمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية[3]

يتبين من خلال هذا التعريف: أي القوة التي يتمتع بها النظام السياسي أثناء عملية تحديده لأهدافه وتعبئة الموارد لتحقيق تلك الأهداف.

1- عامر رمضان أبوضادية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري. لبنان: دار الرواد،2002، ص 50 .

2- محمد شطب عيدان المجمعي ، "النخبة السياسية و اثرها على التنمية السياسية". جامعة تكريت للعلوم القانونية **والسياسي**، العدد 4، (دون.تاريخ.النشر)، ص 136.

3- أحمد زايد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي. القاهرة : (دون. دار. نشر)، 2005 ، ص 143.

يعرفها صموئيل هنتتون فيرى أن مقومات التنمية السياسية تتمثل في ترشيد السلطة، أي ممارستها وتداولها يجري على أساس وجود الدستور، إستلاخ السلطة عن شخص الحاكم، وتمايز السلطات والوظائف السياسية، أي مبدأ فصل بين السلطات، وعدم جمع وظيفيتين في يد هيئة واحدة، والمشاركة السياسية من الموطنين سواء أكان في اختيار الحكام أو التأثير في عملية صنع القرارات.[1]

ويتبين من خلال هذا التعريف: أن التنمية السياسية تقوم على هذه المقومات، لتحقيق لنا التطوير أو الحديث وتحقيق استقرار وحياة ديمقراطية.

هناك من يعرفها بأنها ترتبط بعملية الديمقراطية فوفق هذا الاتجاه تأخذ التنمية السياسية صفة المرادف لعملية إقامة المؤسسات الديمقراطية، والتي يرمي النظام من خلالها إلى إجراء تعبئة جماهيرية أوسع وأشمل شعبية لأن في الشأن السياسي أكبر.[2]

ويتضح من خلال هذا التعريف: أن التنمية السياسية تقوم على الديمقراطية أي حرية في إقامة مؤسسات بمعنى مشاركة شعبية وتفاعلهم مع تلك المؤسسات ومدى علاقاتهم ووقوفهم مع بعضهم البعض ولذلك تتم بدرجة المشاركة الشعبية الموسعة.

***التعريف الإجرائي:** التنمية السياسية هي عملية سياسية متعددة الأهداف غايتها تحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع ولذلك تتعدد طرقها واتجاهاتها والمشاركة والديمقراطية داخل ربوع المجتمع، لذلك تشير إلى عملية الانتقال من المرحلة التقليدية إلى المرحلة العصرية لتغيير اجتماعي وسياسي المنظم والهادف.

- **المطلب الثالث: نظريات التنمية السياسية.**

تعددت النظريات المفسرة لظاهرة التنمية السياسية، وسنتناول في هذا المطلب أهم النظريات:

1-غسان سعيد عيسى يوسف،" أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية". مذكرة ماجيستير (جامعة نجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2009) ص 11.

2- رغد عبد الجليل علي، التنمية السياسية: مدخل للتغيير. طرابلس : الجامعة المفتوحة ، 2002، ص 26.

نظرية مراحل النمو، ترتبط نظرية مراحل النمو والت روستو بمراحل خمسة هي:

أ- المرحلة التقليدية: من أبرز سمات مجتمع هذه المرحلة: وظائف اقتصادية محددة، مستوى منخفض أو أولي للتكنولوجيا، سيادة الاتجاهات التقليدية. الاعقلانية التفكير، مجتمع جامد اجتماعيا، وظائف بسيطة وغير ومتنوعة، سلطة تقليدية تستند على أسس التقليدية كالعائلية أو القبلية أو الوراثية حكم مركزي وقد شملت المجتمعات التقليدية، النظم الملكية في الصين القديمة، مناطق الشرق الأوسط القديمة، أوربا في العصور الوسطى.[1]

ب – مرحلة الاستعداد للانطلاق: تتطلب هذه المرحلة توافر شروط معينة للانطلاق أو الخروج من المجتمع التقليدي، ومن هذه الشروط: تراكم الرأسمالي، تطور وسائل النقل، استخدام التكنولوجيا في الزراعة، التوسع في الواردات، ويعتقد وستو أن هذه الشروط من شأنها أن يهيء أفراد المجتمعات التقليدية لقبول التقنيات الجديدة، وظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال الصناعيين، وبالإضافة ذلك يعتقد بضرورة توافر شرط مسبق، مثل حكومة قومية ليس فقط على توفير إطار سليم منتظم يشجع على الأنشطة الحديثة الجديدة، ولكن قادر، وراغب في تحمل درجة مباشرة من المسؤولية لبناء رأسمالية اجتماعي وتبني سياسية تجارية مناسبة وأيضا انتشار تقنيات صناعية وزراعية جديدة. وتضم هذه المرحلة المجتمعات التي تمر بالمرحلة انتقال رئيس وهي المعيقات التي توفرت لها هذه الشروط، وهذه المجتمعات مثل المجتمعات الغربية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، وقد صاحبت هذه المرحلة ظهور فئة جديدة من الرجال الاقتصاديين المغامرين واتساع نشاط[2] التجارة وظهور المؤسسات السياسية المركزية. [3]

1- غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن 1989-2003. الأردن: اربد عالم الكتب الحديث، 2009، ص 55.

2- المرجع نفسه،56.

3- المرجع نفسه.

ج- مرحلة الانطلاق: وتوصف هذه المرحلة الرئيسية في عملية التحديث، حيث تنحصر فيها أنماط معظم العناصر التقليدية، وتحل محلها الأنماط الأكثر حداثة، وتستمد هذه المرحلة تغيرات جوهرية في البنيان السياسي والاجتماعي وكذلك القيم وتعود بداية هذه المراح إلى وجود حافز واضح للتغيير والتحديث ويمكن أن يأخذ صورة ثورة سياسية تنعكس في توازن القوى الاجتماعية وفي قيم السائدة وفي العلاقات الاجتماعية وأنماط الإنتاج. ولقد لعب الحافز التكنولوجي دورا قويا في المرحلة الانطلاق وتتطلب هذه المرحلة ارتفاع معدل الاستثمار الخارجي ووجود إطار سياسي مؤسسي يسمح بالتوسيع في القطاع الحديث. ونجاح هذه المرحلة يتوقف على الالتزام بمسؤولية التحديث، والعزم على الابتعاد عن خصائص المجتمع التقليدي.

د- مرحلة النضج: وتربط هذه المرحلة بالوصول إلى التقدم التكنولوجي المرتفع، هذا لا يتأتي خلال مرحلة قصيرة، ولا بالاقتصاد على التطبيق في قطاع واحد فقط، وترتفع، في هذه المرحلة نسبة الاستثمار، نسبة إلى الدخل القومي، ويؤدي هذا الارتفاع إلى تحسين مستوى أساليب الإنتاج، وقيام صناعات جديدة وزيادة مساهمة الاقتصاد في إطار الاقتصاد الدولي، ومن ثم زيادة نسبة الصادرات عن الواردات، كما يرتبط بزيادة القدرة على التكيف مع الظروف الجديدة وعملية إحلال متزايدة للقيم القديمة، واكتساب قيم جديدة تتلاءم مع متطلبات هذه المرحلة الأمر الذي يخلق قوة دفع ذاتية.[1]

و- مرحلة الاستهلاك الجماهيري: بعد انجاز مرحلة النضج يتحول المجتمع إلى مرحلة الاستهلاك الجماهير حيث معدلات التصنيع مرتفعة، التحول من العرض إلى الطلب أو قضايا الاستهلاك إلى الرفاهية، وترتبط بهذه المرحلة إمكانية تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: زيادة القدرة والهيبة الخارجية وتحقيق دولة الرفاهية، والتوسع في مستويات الاستهلاك.[2]

1- المرجع نفسه،ص 57.

2- المرجع نفسه،57.

نظرية التحديث (العصرنة):

لقد ساهم في تطور نظرية التحديث (العصرنة) مساهمة ايجابية بارزة بتارين فكريين كبيرين، وهما:

أ/ دراسة ماكس فيبر حول العلاقة بين البروتشانتية وتطور الرأسمالية قد ركز هذا التيار على المتطلبات الثقافية والسيكولوجية للتحديث.[1]

ب/ كتابات هربرت سبنسر، وإميل دوركايم وتالكوت بارسنونر. ركز هذا التيار على الاختلافات الاجتماعية باعتبارها بؤرة مركزية في التغير الاجتماعي. كما ركز كتاب هذا التيار على الملامح الهيكلية للمجتمع. ونتيجة لذلك ظهرت فكرتان محوريتان: التنمية، أو التطور الاجتماعي والثانية التكامل الاجتماعي.

التطور الاجتماعي (التنمية): يعبر عن نفسه كونه عملية للتمايز الاجتماعي يتحول فيها المجتمع إلى مرحلة أكثر تعقيدا. وهنا يتحول المجتمع من أبنية الدور الوظيفة المتعددة إلى أبنية أكثر تخصصا حيث:

1: تزايد تقسيم العمل.

2: تنوع الأنشطة الاقتصادية

3: تحول الوظائف التي تقوم بها الأسرة إلى مؤسسات أخرى.

4: انتقال الأدوار من أسس القرابة إلى البيروقراطية ومؤسسات المجتمع المدني بتخصصاتها المختلفة.[2]

النظرية الامبريالية:

لقد جهدت النظريات الامبريالية في الأساس إلى تغيير ظاهرة غياب الأزمات الاقتصادية العميقة في قلب الدول الرأسمالية، وحاولت أن تقدم تفسير النمو المستمر للرأسمالية من الاستيلاء والسيطرة على بلدان العالم الثالث، وهكذا فإن منظري الامبريالية يركزون على أسباب الظاهر الاستعمارية في الدول المتقدمة،

1- أمين محمد علي دبور،" دراسات في التنمية السياسية" ، مذكرة ماجستر (الجامعية الاسلامية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011/ 2012) ص 19.

2- المرجع نفسه، ص58.

أكثر من التركيز على تأثيراتها على التطور الاقتصادي في دول العالم الثالث ومن أبرز روادها (هوسيون، لبنين). [1]

وتعرف ظاهرة الاستعمار على أنها: (أحد مظاهر التسلط السياسية أو الاقتصادي أو العسكري أو الثقافي أو الحضاري الذي تمارسه دولة على غيرها وغالبا ما يكون الهدف من هذا التسلط هو الاستغلال الاقتصادي للدولة الخاضعة للسيطرة الاستعمارية، وتسخير إمكانياتها الطبيعة مواردها البشرية، لرفع مستوى الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة صاحبة النفوذ الاستعماري)ويعرف جيمس كونرو الامبريالية (بالسيطرة الرسمية أو غير الرسيمة على الموارد الاقتصادية المحلية بطريقة تراعي مصالح دول المركز على حساب الاقتصاد المحلي) .

النظريات المعبرة عن الامبريالية:

أ/ نظرية هوبسون: ارتكزت هذه النظرية على فكرة الافرط في الإنتاج الذي يقابله في الاستهلاك داخل الدول الرأسمالية،علما بأن معدلات الإنتاج أكبر بكثير من معدلات الاستهلاك، مما يعني وجود فائض في السلع المصنوعة وفائض في رأس المال. وبالتالي البحث عن أسواق جديدة لتصرف فائض السلع وتوظيف فائض رأس المال[2].

ويرى هوسبون أن الاستحواذ على الأسواق الخارجية والسيطرة على المستعمرات هو من أهم العوامل الدافعة وراء ظاهرة الصراعات والحرب الدولية، وسيتطرد في تحليله أن الرأسمالية كنظام يؤدي إلى استثمار الطبقة الرأسمالية بالنصيب الأكبر من الدخل، في حين أن نصيب الطبقة العاملة يكون منخفضا.

ب/ نظرية لينين: لقد بني لبينن نظريته على القانون الأساسي للرأسمالية وهو القانون الذي يقود إلى التركيز المستمر في ملكية وسائل الإنتاج وملكية رؤوس الأموال في أقل عدد من الأيدي بمعنى أن الاقتصاديات

1- المرجع نفسه، ص 60.

2- المرجع نفسه، ص .62

الرأسمالية ترتبط بسيطرة الاحتكارات أو تدعم هذه السيطرة الاحتكارية الداخلية بالسيطرة الدولية[1]. ويقول لينين أن الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار والرأسمالية في مرحلتها الاحتكارات أو تدعم هذه السيطرة الاحتكارية الداخلية بالسيطرة الدولية. ويقول لينين أن الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار والرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية تكون مدفوعة إلى التوسع أكثر فأكثر.

ج/ نظرية التبعية: ظاهرت هذه النظرية نتيجة لنظرية الحديثة ذات النمط الغربي في التنمية وتعرف هذه النظرية إلى أنها نتائج جهد (كتاب و علماء ينتمون إلى دول العالم الثالث) ولذلك يوصفها البعض بأنها محلية و من ابرز روادها(سمير أمين ، اندريه فرانك ، ديول سويزي، بول باران) في كتابهما الاقتصاد السياسي للنمو[2] .

إن هذه النظرية تقدم تفسيرا كاملا لظاهرة التخلف السياسي الاقتصادي من منظور الظروف التاريخية والموضوعية التي عاشتها هذه البلدان ولذلك تناولت تأثير العوامل غير الاقتصادية كالمحددات السياسية والاجتماعية. كما أنها نظرية بنيوية وليست وضعية ، أي أنها تبني تحليلاتها على أساس فهم تحليل الهيكل الاجتماعية و السياسية ، في كل من البلدان المتقدمة و الدول النامية ، وهي تحاول إن تجيب عن التساؤل لماذا التخلف ؟ ومن خلال التركيز على بنية و هيكل النظام الاقتصادي .

والتبعية تعبر عن ظرف موضوعي تعيش في ظل معظم الدول النامية، و يتميز مفهوم التبعية بالتعدد و التنوع، ويرتبط بظاهرة الاستعمار بشكيلية (التقليدية و الحديثة) ، هذا ويطلق التنوع على مفهوم التبعية (النظرية البنائية للاستعمار) ويرى البعض إن البديل الصحيح للتبعية هو التنمية المعتمدة على الذات والاعتماد على النفس يحمل معنى الاستغلال ولكن دون نفي التعاون مع الآخرين والاعتماد على الذات

1-المرجع نفسه،ص60.

2- المرجع نفسه، ص 61.

يتضمن الاعتماد على الذات بعدا هاما وهو توسيع نطاق التعاون على مستوى دول الجنوب ذاتها ومن هنا يمكن الاستفادة من الإمكانات المتاحة لدول العالم الثالث.[1]

- **المطلب الرابع : أزمات التنمية السياسية :**

إن عملية التنمية السياسية عادة ما تكون مصحوبة بتوترات وتمزقات يمر بها المجتمع ، عند انتقاله نحو تحديث، وهذا يبلور ماهية أزمات للتنمية السياسية ، ولتحقيق النجاح علينا مجابهة هذه الأزمات لضمان نجاحها وهي كالتالي .

1/ أزمة الهوية: تعني أزمة الهوية إن الولاء السياسي للفرد داخل كثير من دول العالم الثالث، إنما يتجه إلى جماعته العرقية أو الأولية [2]، إما في دول الحديثة النشوء نجد التعارض بين الإحساس بالشعور القومي، وبين القيم التقليدية أو المحلية التي يرتبط بين الأفراد استنادا إلى الأصول العرقية أو القبلية والعشائرية أو اللغوية، فالأزمة الناتجة عن هذا التناقض لا يمكن حلها إلا بتغير البنى الاجتماعية وبذل الجهود لإزالة الآثار الثقافية للفكر الكهنوتي. [3]

2/ أزمة الشرعية: تشير هذه الأزمة إلى تغيير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي وهي ترتبط بشكل خاص بأداء البنية الحكومية لوظائفها، ومن ثم فهي عنصر جوهري في تحديد قدرة ذلك النظام الحكم من ناحية وتغيير المصدر الذي يستمد منه سلطته من ناحية أخرى كما يتمثل في تغيير المثل العليا إلى ما يدعي النظام تمثيلها، والأسلوب الذي يمارس بها سلطته أو يعبر عنها.[4]

1-المرجع نفسه، ص62.

2- عباش عائشة، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس". مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص رسم السياسات العامة، 2008)، ص33.

3- غازي فيصل حسين، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث. بغداد، (دون.دار.نشر)، 1993، ص 89.

4- هشام عبد الكريم،" المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر". رسالة ماجستير(جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2006) ص71.

3/ أزمة التغلغل: يقصد بصفة عامة التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله يقول جوزيف لابالميارا إن التغلغل بمعناه الواسع يعني الامتثال للسياسة العامة المعلنة من قبل السلطة الحكومة المركزية، وهو كعملية غائبة يتوقف على قدرة هذه السلطة على النفاذ داخل البنى التي كانت من قبل معزولة. أو تعد أجزاء مستقلة عن المجتمع والسيطرة على كل من هذه البنى وغيرها من المناطق التي يتعذر الوصول إليها من الأقاليم، كما يتوقف أيضا على قدرة واستعداد أعضاء هذه البنى والمناطق على تقبل المعلومات المتعلقة بسياسة الحكومة ورغبتهم في الامتثال طواعية لها، وبقدر ما يتكامل هذان البعدان تتحدد درجة التغلغل كما يترتب عن تدهور وانهيار العلاقة بينهما. [1]

ويمكن القول بوجه عام أن أزمة التغلغل وإن كانت ذات أبعاد سيكولوجية وسياسية ونظامية تتعلق بنمط الأداء الحكومي ومواقف الناس من ارتباطها الوثيق بقضية التكامل السياسي ومستوى التكوين النظامي للمؤسسات والإجراءات السياسية، ومدى هذا التكوين على التفاعل مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع السياسي ومدى قدرة على التعامل مع المعطيات هذه البيئة والاستجابة لها.[2]

4/ أزمة التوزيع: ترتبط هذه الأزمة بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية، أي بدور الحكومات فيما يتصل بتوزيع المنافع والموارد بين سائر الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعاتها سواء تمثلت هذه المنافع وتلك الموارد في الثروة أو الدخل أو الأمن أو التعليم أو الثقافة أو الخدمات الصحية أو غيرها.[3]

5/ أزمة المشاركة: تعرف المشاركة السياسية بأنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية المجتمعة، وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وهذا يتمخض عن ظهور الرغبة في المشاركة السياسية لدى قطاعات أوسع من المواطنين داخل المجتمع إلى عالم الحداثة، سواء تمثل مظهر الحداثة في التحول بنظام الدولة من الملكية إلى الجمهورية، أو التخلص من حيز

1- المرجع نفسه،ص71.

2- المرجع نفسه، ص 72.

3- أحمد وهيان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. مصر:دار الجامعية الجديدة، 2000، ص 41.

الاستعمار والانتقال إلى مرحلة جديدة قوامها الاستقلال أو تحول النظام السياسي عن الدكتاتورية إلى الديمقراطية أو الانتقال من الحياة السياسية من حالة عدم وجود الأحزاب إلى مرحلة جديدة يظهر فيها نظام حزبي.[1]

و لذلك عموما تعتبر المشاركة السياسية، المجتمعية الفاعلة محور أساسيا لإحداث التنمية السياسية حيث أن لقوى المجتمع دورا هاما في ممارسة رقابة مسؤولة على الحكومات ، و قوة ضغط على القرار السياسي لتصحيح مسار التنمية السياسية في كل مايتعلق بها من برامج .[2]

1-المرجع سابق، عامر رمضان أبوضاوية، ص 62.

2-- يمينة صافا، ملتقى التحولات السياسية و إشكالية التنمية السايسية بالجزائر، جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية و الإدارية ، 16-17،ديسمبر 2008، ص 4.

من خلال ما سبق نستنتج أن الأحزاب السياسية بأنها تنظيم سياسي تشترك جميع القوى السياسية داخل المجتمع مما يجعل لها دور هام وبارز في الحياة السياسية من خلال ما تقوم به من وظائف وخدمات فعالة، وكذلك ما تقدمه من اراء واتجاهات لأفراد المجتمع فهي تعد الوسيلة الفعالة التي تسعى لتحقيق صلاحيات المجتمع المتطور في جميع المجالات والمستويات داخل النظام السياسي.

أما التنمية السياسية تميزت بكثرة التعاريف وغموض المفاهيم إلا أن الباحثين والمفكرين تمكنوا من وضع العديد من النظريات بشأنها والتي ساهمت في معرفة الأنظمة السياسية، ولنجاح عملية التنمية السياسية في مجتمع من المجتمعات وخاصة في مجتمعات دول العالم الثالث ولضمان نجاحها يجب مجابهة أزماتها وقدمت العديد من الأدوات لدراستها وتحليلها وكشف نقائصها وعيوبها.

الفصل الثاني
محددات الأدوار الحزبية في عملية التنمية السياسية في الجزائر

لعبت الأحزاب السياسية من الناحية التاريخية دورا في التحولات السياسية ، و أصبح يعول عليها كأحد أهم القواعد في تحقيق البرامج التنموية و خاصة التنمية السياسية، و لهذا فإن أهمية الأحزاب السياسية تبرز من خلال دورها و التي من شأنها أن تؤثر على الحياة السياسية برمتها لتحدث التطور السياسي ،نظرا لما تملكه من قرارات و خيرات .

إن المشاركة في الحياة السياسية أصبحت ضرورية لتغلب على الأزمة السياسية و تكريس الديمقراطية في الجزائر و من هنا سوف يبحث هذا الفصل عن محددات الأدوار الحزبية في عملية التنمية السياسية بالجزائر و ومن خلال المباحث التالية :

- **المبحث الأول** : تطور الأحزاب السياسية في الجزائر .
- **المبحث الثاني** :الأحزاب السياسية و التنمية السياسية في الجزائر بين فاعلية الدور و تحديات الواقع.
- **المبحث الثالث** :الأحزاب السياسية و تعزيز التنمية السياسية.

❖ المبحث الأول: تطور الأحزاب السياسية في الجزائر

تسارعت الأحداث التي عاشتها الجزائر منذ إنتفاضة أكتوبر 1988 إلى جانب مشروع الإصلاح السياسي الذي بدأ على إستفتاء على دستور 1989 أين تكثف محاولات الإصلاح السياسية التي شرعت فيها منذ بداية الثمانينات ، هذا إلى جانب فتح المجال للعمل السياسي عن طريق الجمعيات السياسية.

➢ المطلب الأول: الأحزاب السياسية خلال مرحلة الأحادية:

قبل تناول الأحزاب السياسية في ظل الأحادية الحزبية في الجزائر ، يكون لزاما أن نشير إلى الأحزاب السياسية التي عرفها إبرازا إطار الحركة الوطنية وإلى تمثل المرحلة المهمة في بناء المشاركة بناء وعي سياسي أسس فيما بعد إلى الاستقلال، حيث كانت المرحلة هامة في مسار تأصيل العمل الحزبي بعد الاستقلال.

1/ الحركة الوطنية الجزائرية: تعتبر مسيرة الشعب الجزائري النضالية ضد الاستعمار الفرنسي منذ وطئت أقدامه هذه الأرض، نموذجا يقتدي به في الكفاح والتضحية، وقد عرفت هذه المسيرة الطويلة منذ البداية مقاومة شرسة للمستعمرين الفرنسيين، تمثلت في الثورات الشعبية و المقاومة الوطنية المسلحة والحركات السياسية السلمية، وإن هذه المقاومة المسلحة حافظة على الكيان الجزائري حيا في نفوس الوطنيين، كما حافظت على روح المقاومة والنضال شعلة في ضمائرهم، و شكلت رصيدا نضاليا وطنيا هائلا، مثل القاعدة الصلبة التي انطلقت منها الحركة الوطنية الجزائرية في نهاية الربع الأول من القرن العشرين.[1]

وشكلت الحرب العالمية الأولى منطلقا واضحا لهذه الحركة، لأنها خلقت جوا جديدا بما أحدثته من تقارب واحتكاك بين الشعوب وانتقال الأفكار، وخاصة منها تلك المتعلقة بمفاهيم الحرية والاستقلال وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بنفسها، وقد كان للجزائريين دورا واضحا في هذه التحولات الجديدة التي ساعدت على بلورة وتطوير أفكارهم السياسية والوطنية، التي تجسدت في ظهور عدة تيارات و أحزاب

1- مؤمن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني. قسنطينة: دار الطليعة للنشر والتوزيع، ، ص 14.

حديثة اقتربت في مطالبها الوطنية واختلفت في طرق ووسائل عملها وقد أطلق عليها مجتمعة "اسم الحركة الوطنية الجزائرية ، وبعد الاستقلال أصبح مصطلح "الحركة الوطنية الجزائرية مصطلحا، يطلق على كل التيارات التي عرفتها الجزائر قبل الاستقلال بينما هي في الحقيقية لا تعني الأحزاب الشعب، حركة الانتصار. حيث نجد مصطلح "الحركة الوطنية الجزائرية" يعني لديه حركة الانتصار كما جاء في رسالته المشهورة التي بعث بها أثناء أزمة الحركة إلى المناضلين والتي جاء فيها(نظموا صفوفكم واتحدوا وواصلو نشاطكم في النضال في انتظار توجيهات جديدة لتقويم الحركة واعتمدوا على الله وعلى أنفسكم وعلى أنا مصالي الحاج رئيس الحركة الوطنية).[2]

ومهما اختلفت الآراء بشأن تحديد مفهوم هذه التيارات السياسية،فإنه يمكن لنا تحديدها في ثلاثة اتجاهات أساسية، تتنوع بين أقصى اليمين وأقصى اليسار عرفتها الساحة الجزائرية منذ بداية العشرينات حتى قيام الثورة الجزائرية وهي:

- **الاتجاه الأول:** ويتنوع بين أقصى اليمين واليمين المعتدل، وتمثل الأول الطرق الصوفية وزوايا المرابطين، وتمثل الثاني جماعة النخبة النواب
- **الاتجاه الثاني:** وهو الاتجاه الإصلاحي الوسطي: وقد عبرت عنه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- **الاتجاه الثالث:** وهو الاتجاه اليساري: يتنوع بين اليسار الوطني الثوري وأقصى اليسار الشيوعي، وقد عبر هذين الاتجاهين كل من نجم شمال إفريقيا الحزب الشيوعي الجزائري على التوالي[3].

أ/ **نجم شمال إفريقيا:** بدأ نجم شمال إفريقيا ينشأ كجمعية تعمل للدفاع من مصالح مهاجري المغرب العربي في سنة 1624 ، ولم يظهر إلى الوجود رسميا إلا في مارس 1926، تزعمه في البداية الأمر الحاج

2- المرجع نفسه، ص 16.

2-الأمين شريط، التعددية الحزبية الحركة الوطنية(1919-1962) . الجزائر : ديوان المطبوعات الجماعية، 1998،ص 9.

علي عبد القادر، كما ترأسه شرفيا الأمير خالد الذي أدى دورا كبيرا في نشأته عن طريق نوعية وتجنيد العمال المهاجرين بالمحاضرات والخطب. [4]

وابتداء من جوان 1926 ترأسه مصالي الحاج الذي طبع التيار حتى بداية الثورة، بشخصية القوية واستماتته في النضال. فتميز تاريخه بصراع مع السلطات الفرنسية وقضى معظم حياته النضالية في السحب أو المنفى وكذلك كثير من قادة النجم الذي حل في نوفمبر 1929، فأعيد تشكيله تحت اسم نجم شمال إفريقيا المجيد "الذي حل بدوره في سنة 1935 لكن شكل مرة أخرى تحت اسم: الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا لقد أنتج هذا التيار، الهجرة المغربية المكونة أساسا من فلاحين قادتهم قسوة الحياة وأزمة الرأسمارية في الجزائر وكذلك الخدمة العسكرية الإجبارية، وعملية البناء بعد الحرب العالمية الأولى إلى فرنسا. وكما هو ملاحظ فإن هذه الهجرة ذات طبيعة "عمالية" مما جعل الحركة الشيوعية الدولية تقوم بدور مساعد في نشأة النجم.[5]

لقد كانت الجمعية الدولية الشيوعية الثالثة (الكومنترن) وراء المطالبة بتحرير المستعمرات عن طريق المطالبة بإنشاء أحزاب وطنية شيوعية وتنظيمات دولية مختلفة مثل " الرابطة المناهضة للاضطهاد الاستعماري أو إتحاد ما بين المستعمرات " التي كان النجم أحد فروعها بموجب المادة الأولى في قانون الأساسي الأول.[6]

لكن رغم رغبة الحزب الشيوعي الفرنسي في نشأة النجم لاستخدامه كوسيلة لتنفيذ توجيهات الكومنترن، ورغم كون أهم قادة النجم قد احتكوا بالحزب الشيوعي الفرنسي مثل الحاج على عبد القادر الذي كان مناضلا بارزا فيه، فإن العلاقة بين النجم والكومنترن لم تكن علاقة إيديولوجية وإنما علاقة تكتيكية ظرفية فقط. ولكن سرعان ما استقال مصالي من الحزب الشيوعي الفرنسي لأنه لا يهتم بالقضية الوطنية، كما أن الكومنترن

4- المرجع نفسه، ص 10.
5- المرجع نفسه ، ص11.
6- المرجع نفسه ، ص 11.

كانت تجارب الحركة الإسلامية وفكرة تضامن الشعوب المسلمة على أساس ديني. وهذا ما جعل النجم يتضمن عدة اتجاهات إيديولوجية متباينة نسبيا:

- ✓ ماركسية سطحية تمثلت في شكل وأسلوب نشاطه ونضاله.
- ✓ روح وطنية جزائرية عاطفية.
- ✓ صبغة إسلامية بسيطة.[7]

هذه الملامح التي ميزت إيديولوجية النجم ابتداء من العشرينات نجدها كذلك كإحدى خصائص أو مصادر الإيديولوجية التي سادت الجزائر بعد الاستقلال والتي يمكن إبرازها في مختلف المواثيق بما في ذلك الميثاق الوطني سنة 1976 المعدل سنة 1986 بدرجات متفاوتة، أي بتغليب مظهر على أخر حيث حدد مصالي المطالب الأساسية للنجم في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر بروكسل المناهض للاستعمار. وتتمثل هذه المطالب بالإضافة إلى البرنامج السابق في:

- الاستقلال الكامل للجزائر.
- جلاء قوات الجيش الفرنسي عن التراب الوطني.
- إنشاء جيش وطني. [8]
- مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة التي استولى عليها الكولون والشركات الاحتكارية.
- إرجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الجزائريين.
- إلغاء قانون الأهالي.
- حرية الصحافة والمجتمع والتجمع وممارسة الحقوق السياسية والنقابية.
- إنشاء مجلس وطني منتخب.

7- المرجع نفسه.

8- المرجع السابق، مؤمن العمري، ص 36.

- حق الجزائريين في التمتع بجميع أنواع التعليم.[9]

وهذا البرنامج اكتمل بصفة نهائية في ماي 1933 على أثر جمعية عامة تقررت فيها عدم إمكانية ازدواجية الانتماء إلى النجم وإلى الحزب الشيوعي الفرنسي، وبهذا أصبح النجم حزب سياسي بصفة فعلية، حيث كان من الناحية القانونية مجرد جمعية وتضمن البرنامج الجديد، بالإضافة إلى ماسبق ذكره، الأفكار الرئيسية التالية:

- ✓ انتخاب مجلس تأسيس عن طريق الاقتراع العام.
- ✓ تطبيق مبدأ الاقتراع العام على كل المستويات وقابلية كل سكان الجزائر في الترشح لكل المجالس وممارسة حق الانتخاب.
- ✓ تكوين جيش وطني وحكومة وطنية ثورية.
- ✓ اللغة العربية هي اللغة الرسمية.
- ✓ تملك الدولة الجزائرية بشكل تام للبنوك والموانئ والسكك الحديدية والمرافق العمومية.[10]
- ✓ مصادرة الأملاك الفلاحية الكبرى التي استحوذ عليها الإقطاعيون أعوان المحتل، والمعمرين والشركات الكبرى، وإعادة توزيعها على الفلاحين مع ضرورة احترام الملكية الصغيرة والمتوسطة وعودة الأراضي والغابات وكل ما هو بيد الدولة الاستعمارية إلى الدولة الجزائرية.
- ✓ اعتراف الدولة الجزائرية بالحق النقابي وحق الجمعيات بما في ذلك الأحزاب وحق الإضراب.
- ✓ التزام الدولة الجزائرية بوضع القوانين الاجتماعية ومساعدة الفلاحين بأشكال مختلفة.[11]

9- المرجع السابق، مؤمن العمري، ص 37.

10- المرجع السابق، مؤمن العمري.

11- المرجع السابق، الأمين شريط، ص12.

لكن هذا البرنامج لم يكن من الممكن أن يكون لصيقا بالواقع الجزائري لأنه لا يطرح حلول لواقع معاش مثلما هو الحال بالنسبة للأحزاب البلدان المستقلة. ولكنه يطرح تصورات للدولة الجزائرية كيف يجب أن تكون بعد استقلالها، ولقد أثبت التاريخ أن الجزائر بعد الاستقلال لم تفلت من التصورات خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. أما على المستوى الدستوري فقد ركز البرنامج على فكرة المجلس التأسيسي الشيء الذي تم بعد الاستقلال وفكرة البرلمان والمجالس المنتخبة على كل المستويات أي من القمة إلى القاعدة وتكون هي أسلوب ممارسة السلطة في الدولة، بعد الاستقلال بقيت هذه الأفكار أفكارا محورية في كل المواثيق وجاء التسيير الذاتي والمجالس الشعبية المنتخبة والتسيير الاشتراكي للمؤسسات بقصد تجسيدها.[12]

ب/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية: في نوفمبر 1946 قرر مصالي مشاركة حزب الشعب الجزائري في الحياة الانتخابية تحت اسم " من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" بسبب رفض السلطات الفرنسية الاعتراف بالحزب المنحل، حقق الحزب نجاحا نسبيا في الانتخابات مما شجع مصالي بضرورة العودة إلى الحياة الشرعية، فعقدت ندوة لإطارات الحزب في ديسمبر في نفس السنة أسفرت عن إنشاء "حزب جماهيري تحت اسم "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" لتجنيد الجماهير داخليا واسماع صوت الجزائر خارجيا، لم يحظ هذا القرار بموافقة الجميع حيث رفضه دعاة العمل السري والتحضير للكفاح المسلح وعدم القبول بالشرعية الفرنسية والإطار القانوني الذي تحدده وتفرضه فرنسا.[13]

12- المرجع السابق، الأمين شريط ،ص13.

13- صالح مختاري، "حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية". الجزائر، متحصل عليه من :https.//mohktouri/blog.arg/article22745473 تاريخ الإطلاع :2016/04/26.

إن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المعبر الرسمي عن برنامج ومطامح هذا التيار السياسي خاصة أن هجرة المناضلين والإطارات نحوها ودخول الحركة في الصراعات الانتخابية العقيمة حولتها إلى حركة كلاسيكية ذات ملامح إصلاحية وطابع بيروقراطي وانتخابي.[14]

هذا الحزب لم يأتي بجديد يذكر على مستوى الأفكار الدستورية حيث تمحور برنامجه في أن يكون هذا المجلس معبرا عن إرادة الشعب الجزائري ويمارس السيادة باسمه يترجمها إلى دستور يحدد أسس الدولة الجزائرية في مختلف المجالات.[15]

وكانت نشأة حركة الانتصار كغطاء علني قانوني وشرعي. هذه الصيغة الجديدة لحزب الشعب هي التي فرضت المسألة الثانية في اجتماع ندوة الإطارات وهي مسألة المشاركة في الانتخابات التي طرحها مباشرة زعيم الحركة مصالي الحاج نفسه عندما اقترح ضرورة المشاركة في الانتخابات، وذلك لإعطاء الحركة دافعا قويا للظهور على الساحة السياسية وقد أظهر هذا الطرح جناحين متناقضين:[16]

❖ الجناح المؤيد ومثله مصالي وأتباعه وكانت مبرراتهم على النحو التالي:

- ✓ الانتخابات وسيلة من وسائل المقاومة السياسية.
- ✓ المجالس النيابية أداة لإشهار مطالب الشعب ونشر فكرة لكسب العطف والتأييد من الرأي العام الفرنسي.
- ✓ نشر الوعي السياسي بشكل واسع على المستوى الوطني.

❖ الجناح المعارض وتمثله حسين لحول وأنصاره وكانت مبرراتهم هي:

- ✓ المشاركة في الانتخابات تكون على حساب الإعداد للمعارضة الفاصلة.

14- المرجع نفسه.
15- المرجع نفسه.
16- المرجع نفسه.

- ✓ المشاركة في المجالس النيابية تجعل المنتخبين يتعودون على الحياة السياسية وطبيعتها.
- ✓ خسارة المناضلين الثوريين والابتعاد عن التربية الوطنية الرافضة للأوضاع الاستعمارية.

وبعد مناقشات جادة وصعبة انتصر الاتجاه الذي مثله زعيم الحركة وموافقة الحاضرون بالأغلبية على الدخول والمشاركة في الانتخابات إلا أن هذه الندوة شكلت البداية الحقيقية للصراع داخل أجهزة الحركة.[17]

ومقدمة للأزمة الخطيرة التي عرفتها هذه المنظمة الوطنية عامي 1953-1954م وقد اتفق الحاضرون أيضا في نهاية الأشغال الندوة على إنشاء لجنة رقابة هدفها الإعداد لعقد مؤتمر لطرح جميع القضايا أما المناضلين في الحركة. وهذا كان إشارة إلى الدخول والمشاركة في الانتخابات وهذا ما أكده المناضل عبد الحميد مهري بقوله "إن مسألة المشاركة في الانتخابات لم تكن بالأمر الهين والسهل، خاصة بعد القرارات المتخذة من قبل قيادة الحركة بضرورة مقاطعة الانتخابات بعد المجازر الرهيبة التي عرفتها الجزائر 8 ماي 1945 فهذا التحول الخطير أحدث تصدعا داخل قيادة الحركة وأمام إصرار مصالي الحاج الشديد والحاجة رضخت اللجنة المركزية لرأيه ماعدا حسين لحول.[18]

والملاحظ أن حرب حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان واعيا بمختلف نقائض العديدة تتصل بالعقيدة والمذهب والإستراتيجية والتكتيك وتعبر في مجملها على أن الحزب ليس له برنامج واضح قيما يتعلق بمضمون الاستقلال الذي لا يشكل غاية نهائية، ولكن وسيلة لتحقيق انجازات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية هل في نيتنا إقامة جزائر حرة من أجل شخص معين أو جماعة معينة من الناس.[19]

هل ستكون الجزائر حرة الاسم، ولكنها في الحقيقة والواقع أداة طبيعية في يد فرد من الأفراد أو جماعة من الناس ترقى بهم إلى منصة الحكم.

17- عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر. الجزائر : دار هومة، 2011، ص 411.
18- المرجع نفسه.
19- المرجع نفسه، ص411.

يجيب المؤتمر في اللائحة النهائية العامة بأنه يوافق في الميدان العقائدي على المبادئ الخمسة الآتية فيما يتعلق بأسس الدولة الجزائرية المستقلة المقبلة:

- ✓ الديمقراطية من الشعب وإلى الشعب –كمصدر للسيادة.
- ✓ الجمهورية كشكل للحكم.
- ✓ الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.
- ✓ احترام العقائد الدينية وفقا لروح الإسلام وتقاليده.
- ✓ ثقافة وطنية متصلة بالثقافة العربية الإسلامية. [20]

والواقع أن هذه المبادئ التي كانت تشكل خطوة كبرى وهامة في تاريخ الحزب للخروج به من أزمته. لكن الحزب بقي متشبثا منذ 1938 بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث. أما مبدأ الديمقراطية فقد أعطاه المضمون الليبرالي التقليدي المعروف، مركزا على أنه يعني مشاركة الشعب كله في حكومة البلاد وهي التسيير العام والمحلي لشؤونه ومراقبته المستمرة لاحترام الحريات الأساسية. [21]

ثم قررت اللائحة العامة أن الحزب هو حزب جماهيري إلى جانب ذلك ظهر في لغة الحزب نعت الجمهورية الجزائرية بأنها اجتماعية قد جاءت به المادة الأولى من الدستور الفرنسي لسنة 1946 وكان القصد من التخفيف من حدة النظام الليبرالي في مجال الاقتصادي والاجتماعي وتقديم مساعدات مختلفة للفئات المحرومة عن طريق الحماية الاجتماعية وتقرير بعض الحقوق الجماعية في مجال العمل والنشاط الاقتصادي. إذن يتبين أن مختلف التصورات الدستورية في مجال التنظيم السلطة التي عبر عنها حزب

20- المرجع نفسه، ص 415.

21- المرجع نفسه، ص 412.

حركة انتصار الحريات الديمقراطية لا تخرج عن نطاق الدستورية الليبرالية التقليدية عموما، كما أن التأثر بكثير من مفاهيم الفكر الجمهوري الفرنسي ونظامه الدستوري واضح وبين. [22]

لكن يجب التأكيد أن هذه التشكيلة السياسية منذ نشأتها سنة 1926 (النجم) ومرورا بحزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي كانت غطاء لحزب الشعب تميزت عبر تاريخها بمطالبتها وكفاحها من أجل مؤسسات سياسية جزائرية، وكانت دائما أقرب إلى الجماهير وطموحات الشعب ورغبته في الاستقلال. [23]

2/ الأحادية الحزبية

- **جبهة التحرير الوطني:** استند حزب جبهة التحرير الوطني إلى الشرعية التاريخية ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد المستعمر الفرنسي، حيث هيأت له الأسبقية المطلقة كما سواه من التنظيمات السياسية، ولم ينازعه فيها سوى الجيش الوطني الشعبي. ولقد اعتبر حزب جبهة التحرير الوطني "حزب السلطة" لفترة طويلة نسبيا، وقد يكون ذلك بالفعل سببا في إكسابه تجربة تنظيمية ستكون في ظل التعددية الحزبية عاملا مساعدا له، لقد كان الحزب الواحد من أجهزة النظام السياسي مؤسساته فمارس دورا طلائعيا فنظريا هو قائد الثورة وواقعيا هو المجسد المادي للأحادية كنمط تفسير وسلوك. حيث نص دستور 1963 في المادة (94) "جبهة التحرير الوطني " هو حزب الطليعة الواحد في الجزائر" الشيء الذي أكده ميثاق 1964 الذي صادق عليه مؤتمر الحزب وكذلك دستور 1976 وميثاق 1986 وهذا ما أكده في الوقت

22- المرجع نفسه.

23- المرجع نفسه.

نفسه الشرعية التاريخية والثورية للحزب، فالحزب هو الذي ينشئ الدولة ويشرف عليها ويراقبها وله الأولوية لكن هذا لا ينفي من وقوع أحداث وأزمات وصراعات عرفتها الدولة والحزب.[24]

وعلى الرغم من كل محاولات التوثيق الدستوري والحزبية الداعية إلى تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد " جبهة التحرير الوطني" لحزب طلائعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية إلا أن دوره ظل محدودا في الواقع يقرره رئيس الجمهورية فضلا عن عدم قدرتها عمليا.[25]

على التحول على حزب طلائعي، كما لم يخلق فرصا لتحقيق مشاركة سياسية حقيقة، بل كرست جهودا لتحقيق تعبئة شاملة، قد شهد عصر الرئيسان " أحمد بن بلة " و" هواري بومدين " تفوقا لدور الدولة على حساب بروز جبهة التحرير الوطني لحزب طليعي، وعلى الرغم من حرص النظام السياسي على أن تبقى له اليد العليا المسيطرة على شؤون الجبهة، إلا أنه ظل حريصا على الإبقاء عليها كإطار يستمد منه الشرعية من دون أن يكون لها سلطة فعلية في إدارة الحياة السياسية في البلاد. في عهد الرئيس "بن بلة " ازداد تركيز السلطة ودخل في صراع مع المكتب السياسي. وقيادة الأركان بجيش التحرير انتهى بإضعاف الحزب.[26]

وبعد الانقلاب العسكري الذي قام به "العقيد بومدين" واستيلاء على مقاليد الحكم فقد الحزب سلطاته لصالح الجهاز التنفيذي، وأدى غياب التنافس السياسي المنظم إلى دخول سلطته عليها ويعود فشله في بناء مشروع سياسي منسجم من القاعدة في نظرية " عمر كارلي" إلى ضعف الحزب منذ البداية في حل خلافاته أثناء الثورة، التحول بعد الاستقلال إلى مجرد جهاز في بداية الفئة المسيطرة تمر قراراتها من خلالها لكسب

24- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية. قالمة: مديرية النشر الجامعية، 2006، ص 99.

25- المرجع نفسه، ص 100.

26- المرجع نفسه.

الشرعية ، ضعف الحزب جعله محل التحكم المركزي وسبب في تحول ولاء النخبة الموجودة بداخله نحو الولاء لنظام الحكم باعتباره المالك للموارد.[27]

وفي ظل ضعف حزب جبهة التحرير الوطني الذي حسب النصوص يعتبر هو الحزب الحاكم والمسير ولكن في حقيقة الأمر كان حزبا ضعيفا وواجهة لجهاز الحكم، ولم يكن حزبا حقيقيا، فهو حزب تابع للدولة وليس العكس. وهذا ما دفع "هنري كليمنت" و " مور" إلى نعت النظام السياسي الجزائري" دولة بدون حزب ".

ويلاحظ أن جميع المحاولات التي وجدت منذ 1976 من أجل إعادة تنظيم جهاز الحزبي تختص بمنح جبهة التحرير الإمكانيات التي تتبع لها المشاركة، وليس الإنفراد بصنع القرار السياسي.[28]

إن السلطة الفعلية لم تكن بيد الحزب، وإنما كانت بيد غيره، فقد أبعد الحزب من الميدان السياسي بإلغاء تنظيماته المركزية، التي أقرت في دستور 1963-1964.

لم يكن انقلاب هواري بومدين " يراد به إنعاش دور الحزب . بقدر كان يهدف من خلاله إلى بناء الدولة من القاعدة وأبعاد الحزب عن ممارسة السلطة، وتهميش دوره في الحياة السياسية وإعطاء الدور نفسه لمجلس الثورة الذي يرأسه رئيس الجمهورية وهذا يعني أن دور الحزب سحب منه لصالح رئيس الجمهورية الذي هو أمنيه العام ورئيس الحكومة في الوقت.[29]

بعد مجئ نظام الرئيس "بن جديد" عادت الحياة لأجهزة الحزب بعد فترة من التهميش نصوص بعد ظهور المادة (120) التي أصبح مسيرو الدولة بموجبها أعضاء في الإدارة المركزية للحزب، وأصبحت اللجنة المركزية مكانا لاختيار بعض القادة لتقلد المناصب الحكومية والبرلمانية. وفي بداية الثمانينيات كانت هياكل الحزب قد سيطرة على جزء من الدولة، وتحولت انتخابات الهيئات القيادية للحزب وتغيير الحكومات وبناء الهيكل الإداري للدولة فرصة لتوسيع دائرة نفوذ مجموعات سياسية استطاعت من خلال ذلك أن تحتل

27- المرجع نفسه ،ص101.

28- المرجع نفسه .

29- المرجع نفسه ،ص101.

مواقع ضمن هذه الفضاءات السياسية والإدارية، وأن تخلف لنفسها فرصا لإعادة إنتاج الذات وتوسيع النفوذ، معتمدة في ذلك على الإمكانيات المادية والاقتصادية والسياسية التي توفرها أجهزة الدولة.[30]

تعرضت الجبهة لأزمات متعددة شككت في مصداقيتها، وأبدت قوى جديدة منافسة لها على الخريطة السياسية فرضت إعادة تشكيل التوازنات السياسية في الدولة، وقد تمثلت أخطاء جبهة التحرير الوطني في عدم التطابق بين النصوص والممارسة السياسية للحكم الأمر الذي يعني غياب الحزب فعليا وعدم قيامه بمهامه ووظائفه.[31]

حيث تحول الحزب إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر إلى فعالية مما تسبب في فقدان ثقة الجماهير في مشروعيه السياسي الأمر الذي أضعف دوره وعجز عن استيعاب المتغيرة الداخلية والخارجية وخاصة بعد أحداث أكتوبر 1988.

3/ الميثاق الوطني: بمناسبة عيد ميلاد العاشر للانقلاب، أعلى بومدين عن إعداد ميثاق وطني،(*) وانتخابات جمعية وطنية "برلمان" ورئيس الجمهورية، وفي 26 أفريل نشرت مسودة في ميثاق الوطني، ونظمت حمله حوارات عامة في الأحياء وأماكن العمل في المدينة والريف. لكن الاجراء يسمح لسلطة للاحتفاظ بالسيطرة على سيرورة النقاشات العامة و التعديلات، ولم يطرأ على النص الأولي إلا التقليل جدا من التعديلات ،تعد الجزائر كل عضويا حيث تقوم الاشتراكية بتطوير عقلاني لها بدأت به حزب جبهة التحرير الوطني " ولادة الأمة من جديد وإعادة شبكة المجتمع كليا، ومن ثم يجب ألا تترجم التعددية

30- المرجع نفسه. 102.

31- المرجع نفسه.

(*)- الميثاق الوطني: في 2 جوان 1976، الميثاق الوطني المتبني بالموجب استفتاء عام، جرى في 27 جوان 1976. وحاز للدستور على نسبة 98.5 % نعم تشكل المصدرة على السياسة الأمة وقوانين الدولة، وفق للدستور الذي قدم لاحقا. مما يلم على أهمية قدمت الجزائر على أنها بند مقسم إلى طبقات ومجموعات بشرية عديدة، وليس بند ينقسم إلى أشتات أو عدة أمم وليست الجزائر مجموعة من الشعوب ومن . من الإثنيات المتبانية ولم يرد أي للمسألة الامازيغية في هذه الوثيقة ويطمح الميثاق إلى دمج الدوائر السياسية والاقتصادية والدينية يجب على كل جزائري أن يكون في ان معا مناضل الثورة الاشتراكية ومنتج الصناعي.ويستهلك السوق الوطنية ، ويؤمن بدين الدولة وعلميا يشكل الإسلام جزء لا يتجزأ من اديولوجية الدولة بوضعيه مكونا رئسيا لشخصية الجزائري.

الاجتماعية بتعددية السياسية تمارس بوساطة جمعيات طوعية مستقلة سياسيا. يجب توخي المصلحة العامة بوساطة دمج اجتماعي ناجم عن عمل مكثف بشدة تقوم به السلطة ويؤكد الميثاق الوطني 1976 على أن بعث السيادة الوطنية، وبناء الاشتراكية ومكافحة التخلف، وبناء اقتصاد حديث ومزدهر، وتيقظ للأخطار الخارجية، أمور تتطلب وجود دولة وطيدة الأركان ومعززة باستمرار وليست دولة تسير نحو الإفلاس في الوقت الذي انبثقت فيه من عدم إذا يقود هذا النص إلى الإشارة بدور الدولة: يؤدي الاتحاد الوثيق بين الشعب والثورة إلى تجسيد الحزب والحزب في قيادة الدولة العليا والدولة الوريثة لنضال التحرير الوطني هي التعبير إرادة الأمة و الشعب واليوم قد تم الحصول على الاستقلال بصعوبة شديدة.[32]

وشكل الدولة أيضا " العامل الرتب في إعادة سبك الاقتصاد و محمل العلاقات الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك بعد الإسلام دين الدولة. ومن ثم فإن الدولة هي تحدد نتائج السياسي. ويوضح الميثاق بدقة أن الإسلام لا يرتبط بأنه مصلحة خاصة، ولا بأي سلطة زمنية. ويخلص إلى أن بناء الاشتراكية يتماشى مع الازدهار القيم الإسلامية.[33]

- **المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في مرحلة التعددية:**

تشير بداية إلى أن التعددية السياسية في الجزائر ليست ظاهرة جديدة استحدثتها أحداث 05 أكتوبر 1988م ، حيث أن جذورها تمتد تاريخيا إلى إغوار التجربة التعددية المرحلة الاستعمارية إذا يذهب المؤرخون الجزائريون خصوصا إلى إرجاع بداية الحركة الوطنية والنشاط الحزبي الجزائري.إلى سنة 1919، وان كانت تلك البداية محتشمة تعبر عن البعد الوطني الجزائري في اطار الشرعية الفرنسية ويجمع المختصون على أن الأحزاب السياسية الجزائرية التي نشطت في الفترة الممتدة من 1919 إلى 1939 وقد إنشرطت إلى تيارين رئيسيين وذلك بالنظر إلى موقفها الصريح من الاستقلال الوطني هما التيار الاستقلالي والتيار الإصلاحي.

32- بن جامين سينورا. تاريخ جزائر بعد الاستقلال 1962/ 1982. (ترجمة : صالح ممدوح عمدان)..دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، ص 44- 45.

2-المرجع نفسه، ص 46.

وقد استمر نشاط هذه الحركة إلى غاية 1954م، حيث تكاثفت جهودها وتوحدت في إطار جبهة واحدة بموجب بيان" أول نوفمبر " لتظفر بالاستقلال في 5 جويلية 1962م[34].

إلا أن الفترة التي عقبت هذا التاريخ لم تؤشر لملامح تعددية سياسية شرعية في البلاد، حيث أكدت النصوص التشريعية ودساتير الجزائرية المستقلة بشكل جاد وصريح على الأحادية الحزبية ، وحضر الجمعيات ذات طابع السياسي وتحولت بذلك تلك الجبهة إلى حزب جبهة التحرير الوطني، الذي اعتبر الحزب الواحد الوحيد ذو الشرعية القانونية والسياسية في البلاد الشيء الذي دفع التكتلات السياسية إلى ممارسة نشاطها السياسي ومواصلة نضالها المعارض للنظام سرا، كما أخذت لنفسها أشكالا جمعوية ذات توجيهات مختلفة فمنها الإصلاحية والدينية ومنها الثقافية والاجتماعية، ومن أهم تلك الأحزاب السياسية دستور 1989 نذكر: [35]

* **جبهة القوى الاشتراكية:** الذي يعتبر أقدم حزب معارض أنشأه أيت أحمد أحد الوجوه التاريخية للثورة منذ 1963 عندما انفجر الخلاف بينه وبين بن بلة الرئيس الأول للجزائر المستقلة.[36]

* **الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري:** وهو الحزب القديم وكذلك يعود انشاءه إلى كريم بلقاسم أحد قاده الثورة المشهورين الذين دخلوا في النزاع مع السلطة المباشرة بعد الاستقلال وفضل الانسحاب للعيش في المنفى[37].

1- عبد الرحمن برقوق، صوينا العيدي، " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر". كراسات الملتقى الأول التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة بسكرة - 10-11 ديسمبر 2005،ص 98.
2- المرجع نفسه ، ص 99.
3- المرجع نفسه .
4- المرجع نفسه .

* **حزب الطليعة الاشتراكية:** امتداد للحزب الشيوعي الجزائري وقد جمع بين المناضلين من الحزب الشيوعي وبعض اليساريين من جبهة التحري الوطني ، وأنشأ منذ سنة 1966 عقب الانقلاب العسكري الذي قام به بومدين في 19 جوان 1965 مصلحا بنظام الرئيس أحمد بن بلة .[38]

* **الحزب الاشتراكي للعمال:** ذو توجه تروتسكي من الأحزاب الصغيرة الناشطة في أوساط العمال والطلبة الجامعات لكن محدود التأثير، عرف فيما بعد انقساما ينظره منه حزبان منفصلان محدودي الأهمية هما حزب العمال والحزب الاشتراكي للعمال.[39]

أما الصنف الثاني من الأحزاب فيشمل تلك التي ظهرت بعد إعلان التعديدية أي أنها حديثة العهد. وتنقسم هذه الأحزاب بدورها بحسب ثقلها السياسي وأهميتها إلى مجموعتين: مجموعة الأولى تضم عدد محدود من الأحزاب ذات الوزن والتأثير مثل :

- **حزب التجمع من حيث الثقافة والديمقراطية:** ظهر إلى الوجود قبل إعلان رسميا عن قانون الجمعيات السياسية وهو ذو اتجاه علماني عصري، وتتركز قاعدته بشكل خاص في بلاد قبائل وبعض المناطق الأخرى من الوطن حيث يتواجد السكان من أصل أمزيغي، كما أنه يستقطب عدد أهمها من المناصرين والمتعاطفين بين الشرائح الوسطى والمنافقين بشكل خاص[40].

- **الجبهة الإسلامية للإنقاذ:** وتشكل تجمعا لعدد من جماعات الإسلام السياسي ذات الاتجاهات المختلفة منها السلافية ومنها الاخوانية. وتعتبر جبهة الإنقاذ من أكثر تأثير وزنا في الأوساط الشعبية بسبب

1- المرجع نفسه .
2- المرجع نفسه ،ص99.
3- المرجع نفسه.

ممارستها لمعارضة الراديكالية للنظام وكذلك ينظر إلى إيديولوجيتها للشعوبية ذلت الطابع الديني التي سمحت لها باستقطاب كل الناقمين على النظام.[41]

– **الحزب الاجتماعي الديمقراطي:** ذو توجه ليبرإلى يضم أصحاب الأعمال ، والمهن الحرة وكان أول حزب يقدم ملف اعتماده وينظم مؤتمر التأسيسي .

– **حركة النهضة الإسلامية:** حزب من التيار الإسلامي الاخواني، لكنه ذو توجه محلي أو وطني ينشط بصفة خاصة بين طلاب الجامعات وبعض الفئات من الشرائح الوسطى من أصحاب المهن الحرة ،كما أن تأثير متمركز بصفة خاصة في شرق البلاد، وقد عرف هو الأخر حالة الانقسام بمناسبة الانتخابات الرئاسية المسبقة في أفريل 1999.[42]

– **حركة المجتمع الإسلامي:** ممثل التيار الاخواني العالمي في الجزائر واحد أقوى أحزاب التيار الإسلامي بعد جعل جبهة الإنقاذ في 1991 ، يستقطب مناضلين بين شرائح الطبقة الوسطى من المتعلمين وخاصة الجامعيين، وأصحاب المهن الحرة، يمتد تأثير ليشمل مختلف مناطق البلاد ولكن له تأثير أوضع في المناطق الوسطى في الجنوب،أما المجموعة الثالثة فتضم عددا من الأحزاب السياسية المجهرية بالنظر إلى محدودية تأثير وقلة نشاطها وصغر قاعدتها، وهي لتظهر إلى المناسبات الانتخابية مثلا.والملاحظة أن الخاطر السياسية في الجزائر تعرضت لتعديل عدة مرات بفعل التطورات الحاصلة في مسار التعددية

1–أمين البار،دورالأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية (دراسة حالة الجزائر 1997–2007)".مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات. الدولية ،2011/2010)ص124.

2 – المرجع نفسه ، ص125.

السياسية والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها البلاد منذ الانتخابات المحلية في 1990 تاريخ إجراء أول انتخابات تعديدية في تاريخ الجزائر المستقلة[43].

- **المطلب الثالث: مسارات الإصلاح السياسي وأثارها على الأحزاب السياسية في الجزائر.**

كان للنهج الاشتراكي الذي تبنته الجزائر لما يقارب ثلاثون سنة واعتمادها نظام الحزب الواحد وتأثير كلي على البرلمان المنتخب آنذاك بسبب تركيبته المكونة من الحزب الواحد(حزب جبهة التحرير الوطني) أمام غياب معارضة بطبيعة الحال، بعد وفاة الرئيس هواري بومدين بدأت الجزائر تتبع أسلوبا مغايرا على عهد الرئيس الشاذلي بن جديد حيث إنتقلت الجزائر خلال أواخر حكمه للنظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبة سنة 1989 بناء على دستورا جديدا ن وهكذا ظهرت لى الساحة السياسية على ما يزيد خمسين تنظيما سياسيا من أبرزها الجبهة الإسلامي للإنقاذ، كما أجريت إنتخابات تشريعية سنة 1991 كان فيها الفوز لهذا الأخير[44].

نتائج الإنتخابات هذه وما افرزت من إختلالات خطيرة في المجتمع الجزائري وفتحت المجال للعنف الذي أدى بحياة الألاف من الارواح، وأدخل الجزائر في عزلة دولية لم تتخلص منها طيلة الفترة التي إمتد خلالها العنف[45] . لتحليل مسارت الإصلاح السياسي وإرتباطها بمسألة الديمقراطية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر تنتهي في نهاية المطاف إلى توكيد الصلة بين السلطة والأحزاب، وإن هذه الأخيرة لايمكن دراستها دراسة تاريخية مستقلة لأنها لاتتمع بتاريخها الخاص إنما إعتمدت في البداية على مقتضيات السلطة

1- وليد دوزي، إنعكاسات التحول الديمقراطي في الجزائر،الحوار المتمدن.متاح في:
www.ahewar.org/s.asp?aid=395181&r=0 ،تاريخ الإطلاع: 2016/05/15

2- المرجع نفسه.

45- نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، متاح في :
www.aljazeera.net/spialfies/pages/aaa09bf28-0aa2-4ped-aa70-3f3d6dpfpdp1 تاريخ الإطلاع : 2016/05/16.

وشروطها وحاجاتها ،وبداية كان مكمن الإفلاس الديمقراطي في الجزائر يرجع إلى أن الساحة السياسية لم تتشكل منذ البداية بمجالها الثقافي كشرط لازم لي ممارسة للشأن العام.وكل ماحدث هو إفتراض تعددية في الهوامش والأطراف مع بناء السلطة الفعلية في مركز النواة، لقد إنطوت الاحزاب السياسية على قصور واضح لم تتعرف عليه منذ البداية لأنها كانت عاجزة على إدراكه ثقافيا، كما لم يكن بيدها الوسائل الشرعية للفعل السياسي ، وإنتهجت تجربة الاحزاب السياسية لأنها تجارب غير مكتفية بذاتها، ولم تؤسس بواقع يصبح كرافد يصب في تاريخ الفكر السياسي الجزائري المعاصر، فإذا كانت معظم الأحزاب من إنشاء السلطة فإن الباقي – ماعدا أحزاب القوى الإشتراكية – ساهم بقصوره في تأييد نظام الحكم بالتالي تفيد في وصول المعارضة إلى السلطة، الظامن الحقيقي لبداية إصلاح المسار السياسي الديمقراطي السليم، وبداية العد التصاعدي الذي يرسخ الرصيد التاريخي للأحزاب السياسية ويعزز مستقبلها فقد توجهت النشاطات الحزبية في الجزائر إلى إستمرار الإهتمام بشأن الحزب على حساب الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية العامة التي تهم حياة الموطنين بشكل عام، والمناضل السياسي يمكن أن يكون عرضة لإجراءات عقابية إذا تنافت سلوكاتهم وتوجهات الحزب ولوائحه الداخلية، لكن قل ما يكترث الحزب بالخطاء والتجاوزات والفشل في تحقيق برامج التنمية عندما يتسبب فيها أعضائه بالحكومة و هكذا فاعتبار الداخلي للصالح الحزب يتفوق على اعتبار المجتمع و الدولة فلا وجود للجرائم السياسية و لا يخضع المسؤول السياسي للإجراءات الحق العام لان السلطة الفعلية التي عينته موجدة فوق سلطة الدولة الشرعية. [46]

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الأحزاب السياسية كمحور أساسي في مسارات الإصلاح السياسي في الجزائر فقد عرفت محطات هامة مثلت فرصة لها لتقديم إسهامات كبيرة حول واقع الإصلاح السياسي وتضمين أطروحاتها السياسية غير أن ذلك لم ينجح بشكل كلي في الجزائر نتيجة التركيبة النخبوية للأحزاب السياسية التي أثرت بشكل واضح على مضمون و شكل هذا الدور ،كثيرا ما كانت الإختلافات

[46]– المرجع نفسه .

الناتجة عن الصراع حول القيادة و الزعامة أحد الأسباب الجوهرية التي عطلت الأحزاب السياسية في الجزائر أن تستفيد من مسارات و مبادرات الإصلاح السياسي و جعلت نفسها في عزلة بعيدا عن أي شكل (مؤثر و متأثر).

❖ المبحث الثاني: الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر بين فاعلية الدور وتحديات الواقع

تهدف التنمية السياسية في إحدى غاياتها إلى بناء مؤسسات ديمقراطية ،و كذلك إلى توسيع دائرة صنع القرار لتشمل أكبر عدد من المواطنين ، خلال هذا المبحث سنقوم بمعالجة الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية.

➢ المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية .

تلعب الأحزاب السياسية دورا بارزا في تحولات سياسية داخلية وخارجية وسواء من حيث التحرر أو مواجهة الحكومات الاستبدادية أو من خلال دورها في طرح البرامج ومناقشة السياسية الحكومية و التنموية الأمر الذي دفع للكثير من الدارسين في أدبيات التنمية السياسية مثل " جوزيف لابالومبارا"، "وميرون ونير" وغيرهم يشيرون إلى أهمية الأحزاب السياسية ودورها التعبوي في التنمية السياسية، وهذه العملية يصفها صامويل هنتغنتون بأنها عملية معقدة وراديكالية وطويلة الأمد وغير قابلة للتراجع إلى الوراء ، خاصة أن التنمية السياسية، كما يقول صامويل هنتغنتون مرتبطة بالعلاقة بين المؤسسة سياسية من ناحية ومشاركة سياسية من ناحية أخرى.[47]

والجزائر كغيرها في مسيرتها نحو التغيير والتوجيه في إطار بناء ديمقراطي قد شهدت مسارها نحو عمليته التنمية سياسية محطات لا زالت موضع شك ونقد، فرغم المسار الديمقراطي الذي تعثر في التسعينيات (90) و أعيدت له الحياة في ما بعد إلا أنه أصبح مسارا مقيدا ومحلولا وبالتالي كان دورا الأحزاب السياسية في الجزائر مسؤوليتها في حل الأزمة السياسية وترشيح الديمقراطية والدفع بالتغيير

1- عبد القادر عبد العالي، التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات 16/17 ديسمبر 2008، قسم العلوم ، جامعة الشلف، متحصل عليه من 3odz.juseoo.com/ T464.topic تاريخ الإطلاع 2016/04/27.

السياسي والتنمية السياسية، الفصل في محورية دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية، وفي صورة دقيقة المشاركة السياسية، ويمكن تسجيل التالي:

- ✓ توجه الأحزاب السياسية إلى بناء تنظيمي وهيكلي في تركيبتها.[48]
- ✓ تمتاز بالتسلط ويمنع إفساح المجال أمام المشاركة السياسية الحزبية من تحديد أجيال الحزب ودخول فئات شبيهة وتوسيع قاعدة الحزب الاجتماعي، كمثال على ذلك لم تفكر الأحزاب السياسية في فتح المناقشة السياسية، بالإضافة إلى عدم التفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها، بالإضافة إلى النشأة الحديثة للأحزاب سياسية أن ديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تكن من بين الأولويات أمام الاعتبارات السياسية الأخرى، مما أدى إلى بروز قيادات سياسية غير معروفة للحزب مما يكلفها تراجع في تأسيس الشعبي للحزب بالإضافة إلى طبيعة الأوتوقراطية للأحزاب سياسية في الجزائر حيث أن الصلاحيات تنحصر في رئيس الأحزاب من الناحية الفعلية مما جعل النمط السائد للأحزاب سياسية هو نمط رئاسي.49

تقوم الأحزاب السياسية بتهيئة قواعدها من خلال جذب العديد من المواطنين و المتعاطفين من خلال تعريف الحزب (برنامجه،و أهدافه،و هياكله،و هيئته) و عقد سلسلة من اللقاءات و الإستقبال و انجاز بطاقات الإنخراط ،حيث تنص المادة 11 من قانون الأحزاب السياسية على أن (يعمل الحزب السياسي على تشكيل الإدارة السياسية للشعب في جميع ميادين الحياة العامة و ذلك عبر:

- ✓ المساهمة في تكوين الرأي العام .
- ✓ الدعوة إلى ثقافة سياسية أصلية .
- ✓ تشجيع المساهمة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة .

1- المرجع نفسه.

2- بن كعيبات مراد، " دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد 7 ، العدد 2، الصفحة 174-175.

- ✓ تكوين و تحضير النخب القادرة على تحمل مسؤوليات عامة .
- ✓ إقتراح مترشحين في المجالس الشعبية و المحلية و الوطنية .
- ✓ السهر على إقامة و تشجيع علاقات جوارية دائمة بين المواطن و مؤسستها
- ✓ العمل على ترقية الحياة السياسية و تهذيب ممارستها و تثبيت القيم و المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري لاسيما قيم الثورة 1 نوفمبر 1954 .
- ✓ العمل على ترقية حقوق الإنسان و قيم التسامح .[50]

تأسيسا على ما سبق كانت الأحزاب سياسية في الجزائر تتعارض في بناءها التنظيمي وفي برامجها الحزبية مع فلسفة النظام الديمقراطي التعددية ، فكثيرا ما كانت الأحزاب سياسية تنادي بتداول على سلطة ولا تمثل إلى ذلك في قيادتها الحزبية ولا في هياكلها، بالإضافة إلى أن البعض من القيادات تلك الأحزاب تنادي بالتعددية وهو يمارس الأحادية في أسلوب إدارة الحزب الذي يناضل من أجل تقديم بدائل للنظام القائم، فالإشكالية الأحزاب السياسية ودورها في تفعيل المشاركة سياسية بالجزائر عرف تذبذبا معتبرا يحكم أن النضال أو العمل الحزبي كان لا يترجم توجهات الأحزاب الديمقراطية بصورة شكلت تناقضا بين القول والفعل.

إن المتتبع للمنظومة الحزبية في الجزائر (أحزاب الموالاة وأحزاب المعارضة) يمكن أن يسجل انقسامها إلى قسمين:

1. **المجوعة الأولى: أحزاب النضال أو الموالاة:** حزب جبهة التحرير الوطني FLN، التجمع الوطني الديمقراطيLND ، حركة مجتمع السلم، حمس (التي شاركة في التحالف الرئاسي منذ 1999 ثم خرجت من جديد وأعلنت معارضتها للنضال مع التغير في النظام، بما أن أحزاب هذه المجموعة تشكل أحزاب مشاركة في السلطة فهي تترجع الخصوصية التالية:

1- المرجع نفسه،ص175.

1/ لا يوجد لها برامج مستقلة عن السلطة كما أنها لا تزيد ولا تصور لنفسها مستقبلا خارج إطار السلطة.

2/ غياب مبررات موضوعية للتحالف القائم في ما بينها، فظهر منطق الزابونية السياسية والفرض وانتظار أفضل البدائل المتاحة لديها.

3/ تراجع شرعيتها الجماهيرية خاصة حزب الجبهة التحريرية الوطني بعد تراجعها عن لعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع.[51]

2. المجموعة الثانية: تظم أحزاب المعارضة:

حيث يمكن أن تتصورها في حزب العمال إذا ما جزمنا بوجود معارضة في بيئة النظام السياسي الجزائري، حيث لعب هذا الحزب دور المحامي الشعبي لاعتباره ناطقا باسم الطبقة العملية العريضة ، غير أن موافقة انتقلت من المعارضة الشرس والمآزر المساند للنظام فهو في الآن نفسه:

- تبني نهج حادا منتقدا أوضاع اقتصادية واجتماعية.
- يدعم التوجهات حادة للنظام.
- ينتقد ويهاجم عدد من الوزراء وكبار المسؤولين.
- يساند رئيس الجمهورية. [52]

3. **المجموعة الثالثة: مجموعة الأحزاب الأخرى:** تظم العديد من التشكيلات متفاوتة من حيث حجمها ونظام انتشارها الجغرافي ومن حيث اتساع قواعدها الاجتماعية ودرجة .ما تملكها من تمثيل على

51- علاق جميلة، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متحصل عليه من: WWW.Inaspolitiques.com تاريخ الإطلاع: 2016/04/27.

52- المرجع نفسه

مستوى المجالس المنتخبة: منها (جبهة القوى الاشتراكية (FFS) والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RSD)، الجبهة الوطنية الجزائرية (FNA). [53]

ومن ثم تأسيسا على ما سبق يمكن استقراء المشهد الحزبي في الجزائر من خلال صورة فحواها: أن أحزاب أو المنظومة الحزبية غير مؤهلة لتكوين مؤطر سياسيا. لعملية المشاركة السياسية إذا كيف لها أن تروج لديمقراطية وهي لا تحترم مبادئها، فسلوكيات هذه الأجهزة بعد ما تكون عن تجسيد ديمقراطية الأحزاب حيث إلا المشهد الحزبي إلى انتشار مظاهر الهوة بين القاعدة والقمة في الحزب، الصراع إلى الزعامة والإنقسامات، رفض فكرة الشريك والطعن في قوى الأخرى المنافسة، حيث عجزت تلك الأحزاب عن استيعاب القوى سياسية اجتماعية أي أولئك الجدد الراغبون في المشاركة في الحياة السياسية ، الطاقة إلى ظهور ما يمكن أن تسميه قوة الدمج بين سلطة الدولة والنظام، وتحصل لذلك ترجمت رؤية النظام للمشاركة على معنى تعبئة السياسية من خلال التأكيد الحشد المساندة.

حيث نشهد قبيل الحملات الانتخابية في الجزائر غياب احتكاك الحزب السياسي بمجتمعه، وغياب واقع العملية الممارسة للحزب السياسي في بناء قاعدة شعبية نؤمن بتوجيهات الحزب وأفكاره، زيادة على ذلك يظهر لنا عدم وجود عامل جوهري في خطابات وبرامج الأحزاب السياسية، وعدم تقديم بدائل فعلية لمعالجة الأزمة السياسية والمشاركة في الجزائر.[54]

53- المرجع نفسه.

54- محمد سنوسي، جدلية السلطة المعارضة قراءة الواقع الأحزاب السياسية في الجزائر، متحصل عليه من: www.elwatan dz. com/politique/19532.html. تاريخ الإطلاع : 2016/04/27.

➢ **المطلب الثاني: الأحزاب السياسية و المواطنة**

يعد الحزب السياسي مؤسسة إستراتيجية ومحورية في تفعيل أبعاد المواطنة وتجسيدها إذ يعتبر أداة ضرورية للمشاركة السياسية التي تعتبر احد ركائز هذه الأخيرة ،إضافة إلى انه مدرسة لإنتاج نخب قادرة على تمثيل كل مستلزمات الحياة الديمقراطية، إذ يعد أداة للتأطير والتنشئة والتوعية والتربية على المواطنة بحقوقها وواجباتها حتى يكون المواطن ذو وعي حقيقي وملموس بالظروف المحيطة بوطنه داخليا وخارجيا مدركا لجميع مشكلات وقضايا وطنه ،قادرا على معرفة أساسها الحقيقي وطبيعتها وتقديم مقترحاته إزاء حلها ما يؤدي إلى تأمين مصلحة الأغلبية والعمل من اجل الصالح العام وسلامة المجتمع و تطوره.[55]

تمثل المواطنة في أبسط معانيها شعور المواطن أصله في وطنه و ينتمي إليه،و يعرفها الدستور الجزائري في المادة 61(يجب على كل مواطن أن يحمي و يصون استقلال البلاد و سيادتها و سلامة ترابها الوطنية جميع رموز الدولة) وفي المادة 62(وعلى كل مواطن أن يؤدي بإخلاص واجباته اتجاه المجموعة الوطنية والتزام المواطن إزاء الوطن إجبارية المشاركة في الدفاع عنه واجبان مقدسان دائمان)[56].

تأسيسا على ما سبق دلت تعريف المواطنة في الجزائر على أنها مطلق الولاء للوطن و حفظ سلامته و أمنه و بناء الإنسجام في الكتلة الوطنية والعمل على خدمة البلاد مع عدم القبول لأي ولاء خارجي يمس الوطن و شعبه .

يعود أصل المواطنة و مدلولها إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة و لعل كلمة(polis)الاغريقية تعني كلمة المدينة و منها اشتقت كلمة المواطنة التي تشير الى بناء حقوقي و مشاركة في شؤون المدينة كما أن كلمة المواطن في اللغة الانجليزية و ترجمتها(citizenship)مشتقة من(city)أي المدينة و العكس صحيح.[57]

55- عبد المولى اسعيد ،"الاحزاب سياسية وسؤال المواطنة والتخليق، متحصل عليه من :
www. hespress . com / writers/182131.htmt

56- المرجع نفسه.

57- جمال علي زهراف ،"المواطنة هي العمود الفقري للدولة المدينة".نشرة أفق 6-8 ديسمبر 2014، ص29.

كما يشير مفهوم المواطنة القانوني وجود صلة بين المواطن و الدولة ،حيث تأتي بموجب القانون الدولي مرادفة لمصطلح الجنسية بمعنى أن الشخص الذي لا يملك المواطنة في أي دولة هو عديم الجنسية في ما تشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة علاقة بين الفرد و الدولة ،كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية و ما يصاحبها من مسؤوليات .[58]

يتداخل مفهوم المواطنة citizenship بمفهوم الوطنية patriotism فالأخيرة تعني مشاعر الحب الذي يحملها المواطن نحو وطنه وهذه تتداخل مع شعوره بالإنتماء الذي يعني بحسب ماسلو maslou شعور الفرد برغبة أن يكون مقبولا من الاخرين،يشبعها من خلال الأصدقاء والعائلةو المنظمات الاجتماعية حيث أن حاجة الانتماء هذه يصعب ارضاءها في مجتمع يتغير بشكل سريع بحكم التغير يؤدي إلى الثراء في العلاقات في ما بين الأفراد مما ينتج عنه شعور الفرد بالاغتراب بحكم أن الانتماء حاجة ضرورية يقهر عزلته وعروبيته.كما عرفت المواطنة في موسوعة كوكير الأمريكية بأنها (أكثر الأشكال العضوية في جماعة سياسية إكمالا و هي لا تتميز عن مفهوم الجنسية) .[59]

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن مفهوم المواطنة يتحدد على مجموعة من الاعتبارات منها مستوى التنشئة السياسية للأفراد ، المستوى التعليمي ، المستوى السياسي ، الثقافي ، الجنس ،و بالتالي يشكل أبناء الثقافة الواحدة و المجتمع الواحد في تفسير المواطنة ، كما تعمل الأحزاب السياسية بالإضافة إلى تنظيمات النقابية والمجتمع المدني في الواقع الجزائري على الديمقراطية كآلية في سبيل المشاركة المستمرة مع كافة شرائح وأطياف المجتمع مهما كان مستوى المشاركة بهدف تحقيق فلسفة المواطنة المضمونة دستوريا، وذلك في إطار البحث دائما عن حل أزمة المواطنة والتأسيس لإحترام الرأي والرأي الأخر والإبتعاد عن التعصب الفئوي ونبذ المنطق العشائري والقبلي الضيق وكذا كل الحسابات السياسية أو الدينية أو البراغماتية ،حيث

58- قاسم حسين، المواطنة و صراع الهويات ...بين وحدة الوطن و تقسيمه ، نشرة أفق ،المرجع نفسه ،ص112.

2- علي خليفة الكواري و آخرون،المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية .بيروت :مركز الأبحاث الوحدة العربية ، 2001،ص31.

تعمل الأحزاب السياسية و تضطلع بمهمة تقديم رسالة مضمونها تكوين المواطن متشبع بالقيم الوطنية ومعالمها، شديد التعلق بالقضايا الوطنية و التكيف مع المستجدات التي تعترض الساحة السياسية بحثا عن الحلول التوفيقية المكرسة لإستمراره.

فكثيرا ما تعتمد الأحزاب السياسية في الجزائر على تكوين رأي عام وطني متمسك برموز الوطنية و الانتماء للماضي التاريخي و الحضاري مثال ذلك : ينطلق حزب جبهة التحرير الوطني بالإضافة للأحزاب الأخرى ببعض المناسبات الوطنية كإحياء للأعياد الوطنية وتمجيد الماضي الثوري للوطن .

غير أنه لا يمكن أن يتكرر السلوك الانتخابي في الجزائر يلاحظ عنه أنه بقي رهين عادات و تقاليد من جهة و خصوصيات تاريخية و سياسية تحدد إلى حد بعيد معالم النسق الحزبي الذي ينحصر في قوة التيار الاسلامي بمختلف أشكاله على مختلف المناطق الجغرافية كنتيجة للعامل الديني والمعبر على الهوية الأساسية للفرد الجزائري و تيار جهوي يستند على منطق العروشية و تيار واقعي علمي ،لا يستند في الغالب إلى هذه الخصوصيات المجتمعية الجزائرية ولا ينكرها ،وانما ينطلق من واقع سياسي وإقتصادي معين، يحاول من خلاله بناء برنامج يشعر من خلالها فئة النخبة التي في الغالب تحبذ الخيار العقلاني .[60]

- **المطلب الثالث: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**

إن الانتقال من نظم ديمقراطية والذي لن يكون إلا بتوفر جملة من القضايا والمبادئ ونشير في البداية إلى التعددية السياسية في الجزائر سببت ظاهرة جديدة استحدثتها أحداث 05 أكتوبر 1988 حيث أن جذورها

1-خالد توازي، الظاهرة الحزبية يف الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة،(فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2005-2006) ص 158.

تمتد إلى الفترة الاستعمارية أين كان هناك تيارين استقلالي وأخر إصلاحي بعدما اندمجت تحت لواء جبهة التحرير الوطني[61] .

ومن نتائج هذا التحول دستور فيفري 1989 المقر للتعددية فتأسس في أقل من سنتين بموجب قانون الأحزاب 1989 قرابة 60 حزب ولما تضمنت الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 لم يغلي منها عتبة المؤسسات المنتخبة إلا الجهات الثلاثة: الجبهة الإسلامية للأنقاض، جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية والتحليل نتائج يمكن أن نقول:

بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ الفائز الأكبر لهذه الانتخابات، والتي قطفت وحدها جهود التنظيمات الدعوية الإسلامية التي كان لها فضل تنشئة الصحوة في الجزائر التي بسبب ترددها في تأسيس أحزاب سياسية في البداية أتيح الفرصة لعباس المداني وعلي بلحاج اللذان لم يكونا ينتميان لأي جماعة من الجماعات السابقة وكانا يشكلان حزبا التفت حوله الأغلبية الساحقة من المجموعات الاجتماعية المقتنعة بالخطاب الإسلامي الذي اعتمدته ووسعت وعائه خاصة لدى شرائح المهمشة المتمركزة بكثافة كبيرة في المدن والمتضررة من التطورات الاقتصادية والهيمنة السياسية[62].

بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية فقد أكدت هيمنتها التامة على منطقة القبائل وهزمت جبهة الأنقاض فيها لاعتبارات عديدة منها رسوخ وقدم وجودها السياسي، تأثير البعد العرقي والثقافي على الشأن السياسي على المنطقة الشخصية التاريخية لتزعمها أيت أحمد وكذلك الخطاب المعتمد والأوضاع الاجتماعية والسياسية.[63] السيئة ومثلما هو الحال في سائر الوطن يضاف إليه في الجانب السياسي انكار الهوية الأمازيغية من قبل نظام الحكم منذ الاستقلال[3].

1 - ناجي عبد النور، تجربة التعددية والتحول الديمقراطي.القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2010، ص 132.

2 - عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر. (رؤية ميدانية)، (دون. دار. نشر) (دون.تاريخ.النشر)، ص.13

3–المرجع نفسه.ص13.

بالنسبة لجبهة التحرير الوطني الخاسر الأكبر لهذه الانتخابات، ورغم التحايل الذي اعتمدته الحكومة أنا ذاك في تقسيم الدوائر الانتخابية وقانون الانتخابات وقد استطاعت أن تتجنب الانهيار الكلي بسبب وعائها الثابت المرتبط بالأسرة الثورية (نسبة كبيرة من الشهداء القدماء وأبناء الشهداء)، حيث ألغيت الانتخابات قبل إجراء الدور الثاني وحل الحزب الفائز وأصبح المشكل الأساسي المطروح على جميع هو مشكل الشرعية ومستقبل الديمقراطية في الجزائر وقد حاولت الكثير من الأحزاب تجنب الانزلاق وبعث حركة الحواريين أطراف متصارعة فتشكلت مجموعات حوار عديدة حملت عدة أسماء مجموعة الأربعة، مجموعة الستة، مجموعة السبعة زائد واحد، ولكنها لم تصل إلى نتيجة بقي في الأخير مشروعان جادان: الأول بمبادرة من الأحزاب المعارضة لنظام الحكم حمل اسم العقد الوطني (وسمي كذلك عقد روما) انعقد اجتماع بخصوصه بروما شاركت فيه الجبهات الثلاثة بالإضافة إلى حزب العمال(لويزة حنون) وحركة النهضة(عبد الله جاب[64] الله) الجزائر المسلمة المعاصرة (أحمد بن محمد) والثاني بمبادرة من السلطات الجزائرية بدأ بجولات حوار فندوة الوطنية الأولى 1994 وانتهت بتنظيم الانتخابات الرأسية كأول انتخابات للرجوع الشرعية. قاطع هذه الانتخابات أحزاب العقد الوطني وشاركت فيها حركة المجتمع الإسلامي (بركة السلم حاليا) بمرشحها الشيخ محمود نحناح رئيس الحركة اقتنع بأن مشروع العودة للمسار الانتخابي المقترح من السلطات أضمن للرجوع للشرعية وشارك فيها كذلك التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية التي ترأسها السعيد سعيدي وحزب التحديد الجزائري برئاسة بوكروح وبالرغم من هذه الانتخابات حسمت لصالح المرشح سلطة أمين زروال فقد كرش بقاء وجود التيار الإسلامي في الشارع الجزائري من خلال التأييد الكبير الذي حظى به الشيخ محفوظ نحناح فمل المواطن الجزائري في الترجيح بين المشروعين من خلال مشاركته في الانتخابات الرئاسية ومن ثمة رجعت كل الأحزاب العقد الوطني للمشاركة في مسار الذي قاطعته في البداية وبدأت عندئذ تتشكل المجالس

[64] المرجع نفسه.ص15.

المنتخبة وترسم في الخارطة السياسية الجديدة وتتطور من استحقاق انتخابي إلى اخر.[65]

ب- مبدأ التداول السلمي على السلطة:

تعمل الأحزاب السياسية في الجزائر على دعم مبدأ التداول السلمي على السلطة كشرط أساسي يضفي مرونة ويأسس المتطلبات النظام الديمقراطي ،و بالتالي يتم تأسيس و الإتفاق على مجموعة من الثوابت – الشروط العامة المتعلقة بمقومات أي حزب –التعددية داخل الحزب –إعتماد الإنتخابات الدورية و الأغلبية – تحديد مدة تولي السلطة –و تأثير البيئة المحيطة[2].

و يمكن إبراز دور الأحزاب السياسية في تعزيز مبدأ التداول السلمي على السلطة من خلال ما قامت به من نشاطات سياسية و إصلاحات و إقتراحات و تعديلات لبعض القوانين ،يفرز مساهمة منها جلية في تفعيل التداول على السلطة و تأثير في الحكومات المتتالية من خلال ما قامت به الأحزاب الآتية[3].

1-جبهة التحرير الوطني :حاولت تجاوز الصعوبات بعد إعلان التعددية و قدمت نفس جديد للحزب و تنظيمه و حاولت تجاوز الهزات و الإنتقادات ،فبعد أحداث أكتوبر حاولت التحكم في الأوضاع إعتمادها على التغيرفي قيادتها حيث قامت بتنحية أمين اللجنة المركزية شريف مساعدية الرجل الثاني أنذاك بعد الأمين العام للحزب بعد رئيس الجمهورية وتعين عبد الحميد مهري خلفا له .

2-حبهة القوى الاشتراكية :حافظت على قياداتها التاريخية والخطوات التي اقدمها عليها وطالبت منذ البداية بتاسيس هيئة تأسيسية لوضع أسس تعددية والديمقراطية.

3-الجبهة الإسلامية للإنقاذ :استغلة ضعف النظام السياسي وتمكنت من تحقيق استقطاب شعبي أهلها للفوز في الانتخابات التشريعية المحلية والوصول إلى التداول المحلي وتحقيق الأغلبية في الانتخابات التشريعية الدور الأول.

1-المرجع نفسه، ص14.

2- حسين مرزود، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر،(1989-2010)"رسالة الدكتوراء(جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، ،2011-2012)ص107.

3- المرجع نفسه ، ص 149.

4-التجمع من اجل الثقافة الديمقراطية وحزب العمال وغيرها من الأحزاب: حيث حاول RSD تشكيل قطب ديمقراطي إلى جانب أحزاب القطب الديمقراطي (أللائكي) لمواجهة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

5-كما عملت حركة حماس والنهضة :حيث حاوله حركة حماس إقامة تحالف حلف إسلامي بين الأحزاب الإسلامية ولولا معارضة الرجل الأول في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي حول التحالف إلى محطة فشل. [66]

ويتضح أن دور الأحزاب السياسية السابق في تعديل القوانين واقتراح الحلول الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية كان بعيدا عن الحكومات (المشاركة في السلطة)ولو بشكل جزئي ما عدا الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي عارضت تعديل القوانين وبالتالي كان تغير الحكومات في كل مرحلة سببه الأكثر الأزمات أكثر منه تفعيل تداول على السلطة بحكم أن النظام الحاكم آنذاك عمل على إنشاء أحزاب سياسية وجمعيات عديدة حتى يسهل التحكم فيها و حتى لا يمكن لأي حزب أن يتحصل على الأغلبية في البرلمان. [67]

ج- مبدأ احترام حقوق الإنسان:

تعمل الأحزاب السياسية و أحزاب المعارضة على وجه الخصوص في الأنظمة العربية و تناضل من أجل الديمقراطية في مقدمة أهدافها بما في ذلك ،العمل من أجل إعادة بناء الدولة على أسس جديدة تشتمل على مبدأ سيادة القانون و قيام دولة المؤسسات و احترام التعددية و حقوق الإنسان ،و الحريات العامة و المساواة في الحقوق و الواجبات ،فترسيخ القيم الأساسية للديمقراطية يعد أساسا لسيادة المساواة و الحرية و الحوار مع الأخر ،و نبذ التعصب و غيره ،بالتالي فالقيم التي تقوم عليها الديمقراطية هي نفسها القيم التي

1- عبد الحميد الإبراهيمي ، في عصر الأزمة الجزائري1958-1999. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001ص 151 .

2 - المرجع نفسه .

تشكل لنفسها جوهر ثقافة حقوق الإنسان منه .من هنا فإن الأحزاب السياسية و نضالها يجب أن يكون إنطلاقا من نشر ثقافة حقوق الإنسان و ترسيخ قيمها[68].

ففي الجزائر تسعى كل المؤسسات الوطنية غير الحكومية بما فيها الأحزاب السياسية إلى الحصول على المعلومات حول حقوق الإنسان و تقوم بتنظيم ضغوطات المواطنين و إقناع النخب الحاكمة و اتخاذ أعمال مباشرة لتقديم خدمة ما .و زيارة السجون ،و أماكن الاعتقال و غيرها من الأنشطة و بالتـالي

أصبحت باعتبارها منظمات وطنية تنشط بقضايا حقوق الإنسان معترف بها دوليا ،مما مكنها بأن تصبح جزء من وسائل تنفيذ حقوق الإنسان . [69]

كما ظهر دور الأحزاب السياسية في الجزائر في جانبه المتعلق باحترام حقوق الإنسان في تلك الأدوار التي قامت بها شخصيات و أحزاب وطنية في ندوات الحوار الوطني حول أوضاع المأزق الأمني الذي تعرضت الجزائر طوال عشرية أعمال العنف (لقاء سان تجديو في إيطاليا) [70].

كما كان للأحزاب السياسية دورا بارزا في الالتفاف وراء الدفاع عن بعض الانتهاكات القانونية في الانتخابات خاصة ما تعلق منها بالطعن في النتائج المتحصلة عليها من الصناديق الانتخابية المتنقلة ،بالإضافة إلى تبني الأحزاب السياسية في الجزائر إلى بعض القضايا الأساسية في الشغل كتوفير مناصب العمل و دعم التنمية بالجنوب (إحتجاجات شباب مدينة ورقلة في العديد من المرات)بالإضافة إلى مساندة سكان مدن الجنوب في قضية الغاز الصخري انطلاقا من تأثير هذا الأخير على المحيط البيئي و صحة و حياة الإنسان في الصحراء الجزائرية .

---

1 – عبد الغفار شاكر،الأحزاب العربية وثقافة حقوق الإنسان، متاح في:
www.ahewar,org/debat/shaw.aspaid=24141/ تاريخ الإطلاع:2016/05./18

2– نادية خلفة ،" آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائري.دراسة بعض الحقوق السياسية"، رسالة دكتوراه فالقانونية، قسم الحقوق، تخصص قانون دستوري ، جامع الحاج لخضر باتنة ، ص47 .

3– المرجع نفسه.

❖ المبحث الثاني: الأحزاب السياسية و تعزيز التنمية السياسية

يمكن الوصول إلى إبراز دور الأحزاب السياسية في تعزيز التنمية السياسية في الجزائر من خلال صياغة بعض الملاحظات، في شكل توصيف للواقع السياسي وللمجال الذي يجسد هذا الدور بصورة ايجابية أو سلبية .

➢ المطلب الأول : تقييم دور الأحزاب في التنمية السياسية في الجزائر

تحدد قوانين الطوارىء التي تم الإعلان عنها في التسعينيات من القرن الماضي جملة من الشروط التي أثرت على العمل الحزبي مثل الحق في التجمع والتظاهر مما مثل ذلك احد العراقيل أمام النشاط الحزبي ، وحد من اقتحام بعض الفضاءات السياسية التي كانت تحتاج في تلك الفترة إلى آراء حزبية ، سواء تعلق الأمر بقضايا تدعم السلطة مثل التنديد بالمجازر الإرهابية أو كانت مطالب للمعارضة ، التي كانت أحزابا منها تنادي بضرورة إزالة الغموض على بعض الملفات مثل قضية المفقودين .

فبالرغم من وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني إلا أن دورها كان ضئيلا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتنمية السياسية ، حيث كانت حالة الطوارىء أسوا مرحلة في تاريخ نضال الأحزاب السياسية ، من حيث تضييق النشاطات الحزبية غير المرخصة .

يمكن القول أن دور الأحزاب السياسية ظهر جليا في دعم مبدأ المواطنة والتذكير في العديد من المناسبات بالانتماء الوطني وتوحيد الجهود السياسية ونبذ التفرقة بين الأطياف السياسية كونهم أبناء وطن واحد ، خاصة ما ظهر في خطاب الأحزاب السياسية التي دافعت مرات عديدة على ضرورة أن يلقى المواطن الجزائر معالمة حسنة أثناء تواجده خارج وطنه ، بل انه ذا المطلب والمسعى كان من بين تعهدات المرشح عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية 1999 ، وسانده في ذلك كل أحزاب الائتلاف الرئاسي فيما بعد .كما لا يكن إهمال دور الأحزاب السياسية في تنشيط الرأي العام وتقديم مواقف سياسية – وان كانت لم

يتعدى تأثيرها الإعلام – فيما يتعلق ببعض القضايا منها قضيا الفساد قضايا الغاز الصخري في الجنوب ، وقضايا البطالة وملف الشغل في الجنوب الجزائري .

المطلب الثاني : الأحزاب السياسية و تحقيق التنمية السياسية في الجزائر(رؤية مستقبلية)

إن التأسيس لدور حقيقي وواقعي للأحزاب السياسية في مجال تحقيق التنمية السياسية في الجزائر يتطلب تقديم بعض الملاحظات والاقتراحات يمكن صياغتها في شكل استشراف ونظرة مستقبلية ، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية :

- يحتاج العمل الحزبي في الجزائر إلي جملة من الشروط ترتبط بالبيئة السياسية التي يجب أن تكون ضامن لتكريس حقيقي وجوهرية لتعددية حزبية متباينة في التركيبة والدور ، وإعطائها الضمانات القانونية التي تفسح المجال أمامها نحو النشاط السياسي المعلن والشجاع ، وتحقيق التساوي في حجم الوصول إلى وسائل الإعلام العمومي خاصة في الاستحقاقات الانتخابية .
- الاهتمام بعنصر النخبة السياسية وهذا مسؤولية السلطة والمجتمع المدني ، بحيث تحتاج الساحة السياسية إلى إعادة النظر في مستوى النخبة السياسية ، والعمل على آن تكون نزيهة في نشاطها الحزبي وإبعادها عن أشكال المساومات الضيقة ، ووضع ميثاق شرف يجسد ويضمن الولاء السياسي للنخب الحزبية .
- القضاء على ظاهرة التجوال السياسي الذي اثر على ادوار الأحزاب السياسية وافشل برامجها وتصوراتها السياسية .
- القضاء على الانحرافات والصراعات داخل الأحزاب السياسية والتوجه نحو أخلقة النضال الحزبي ، وتجفيف منابع المال السياسي الفاسد الذي يؤثر على المشاركة السياسية ويوجها نحو غايات وأغراض منافية للمشاركة المنتجة للتغيير السياسي والجودة السياسية .

- اعتبار موضوع التنمية السياسية أولوية واضحة ومحددة في برامج الأحزاب السياسية ، وضرورة إعطائه حجم اكبر من الاهتمام ، مع ضرورة أن تكون النخب السياسية نخب مؤثرة بأدوارها وفلسفتها السياسية كي تصبح الأحزاب السياسية أداة للتأطير وتبني معالم مجتمع التنمية السياسية .

الخـــــاتمة

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن ارتباط مفهوم التنمية السياسية بالأحزاب السياسية يمثل اليوم في الدراسات المعاصرة أهمية بالغة كون الحزب السياسي يقوم بدور المؤطر في المجال السياسي ، فالحزب كتنظيم سياسي يضطلع في الأنظمة السياسية الديمقراطية بادوار التنشئة وبناء ثقافة سياسية تساهم في بناء واستقرار الوظائف الحيوية داخل أي نظام سياسي ، عن طريق بعث تنمية سياسية تضع حد لمشاكل التخلف وتردي الأبنية السياسية والاقتصادية و الاجتماعية .

إن مفهوم التداول على السلطة كشرط للتسليم بوجود ديمقراطية حقيقة يقع مسؤوليته على وجود أحزاب سياسية تنطلق من فلسفة المشاركة السياسية التي تجسد قبول الاختلاف وقبول التنوع وبالتالي الاعتراف بقدرة الخصم السياسي على إدارة الشؤون الدولة ، والمساهمة في إيجاد فرص للطرف الآخر في تقلد الوظائف والمسؤوليات السياسية التي ينتجها الاستحقاق الانتخابي .

والجزائر كغيرها من الدول قد شهدت مجالا يتفاعل فيه هذا الكل المركب – الأحزاب السياسية والتنمية السياسية – منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، وبالتحديد مع دستور فبراير 1989 ، الذي وضع حد لعهد الأحادية الحزبية وبعث التعددية الحزبية عبر ما سمي في البداية بالجمعيات ذات الطابع السياسي ، حيث انه وبالرغم من غموض المفهوم وابتعاده عن تسمية الحزب بصريح العبارة ، إلا أن هذه المرحلة سمحت بوجود أحزاب سياسية عديدة تفاعلت مع الواقع السياسي ، وأثرت في تركيبة البنى السياسية ، وأفرزت تيارات سياسية مختلفة التوجهات يصفها البعض بأنها مخاض ديمقراطي .

تواصلت اجتهادات الأحزاب السياسية في الجزائر وحاولت دفع وتيرة التنمية السياسية من خلال انخراطها في المشاركة السياسية وخلق فضاءات و ولاءات سياسية مختلفة ، جسدت في كثير من المرات مشاركة سياسية سواء في صورة استقطاب للناخبين وخلق وعاء انتخابي أو في صورة تمثيل (قوائم لمترشحين) وفي كل تلك الصور تأكيد على وجود تجربة واقعية تبحث عن توطيد عنصر المشاركة السياسية ، وان كان قد تلقى انتقادات كثيرة في بعض الكتابات الناقدة للواقع السياسي الجزائري

كما مثل موضوع المواطنة كذلك اهتمام واضح في أجندة الأحزاب السياسية في الجزائر في كثير من المحطات خاصة أثناء أزمة العشرية وما شهدته من تدهور للواقع الأمني الداخلي الذي كاد أن يمزق الوحدة الوطنية ، حيث تم الاتفاق والالتفاف لدى اغلب الأحزاب السياسية على ضرورة العمل على توحيد الجهود الوطنية للقضاء على المأزق الأمني ، وبادرت كذلك مختلف الأحزاب السياسية إلى مساندة مشروع المصالحة الوطنية والوئام المدني الذي جاء به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة .

لقد كان من منتظرا من الأحزاب السياسية في الجزائر أن تمثل بديلا محوريا في تحقيق التنمية السياسية بكل أبعادها ، بل وتصبح آلية وأداة محرك يقود التنمية على نحو وثيق ومؤثر إلا أنها عرفت تحديات عميقة أثرت في وصولها إلى هذه النتيجة الهامة التي تمثل مبتغى أي نظام سياسي يسعى إلى تحقيق تنمية سياسية حقيقة ويتطلع إليها مواطنوه .

إن الإشكال الحقيقي في اعتقادنا يرجع بالأساس إلى طبيعة النخب السياسية المحركة للعمل والنضال الحزبي ، وللإشكال التي تنشا بها الأحزاب السياسية التي كانت في كثير من المرات تحت تسمية الحركات التصحيحية مجسدة بذلك صراع داخلي على السلطة داخل الأحزاب ، الأمر الذي جعل الأحزاب السياسية تتصارع في تركيبتها وفي هيكلها داخليا ، وتخلت عن ادوار مهمة تجاه المجتمع كان من أهمها دورها في التنمية السياسية .

إن إفساح المجال للأحزاب السياسية لتحقيق تنمية سياسية حقيقة تتطلب توحيد جهود الإصلاح في بناء منظومة حزبية قوية في تركيبتها وشكل نخبها ، محمية بتأطير قانوني وتنظيمي وفق منطق نظام ديمقراطي ، والتوجه نحو تحقيق ديمقراطية داخل الأحزاب السياسية التي تجعلها من دون شك منتجة للفعالية السياسية وفي مقدمتها تقديم إسهاماتها في مجال بناء تنمية سياسية .

قـــــائمة المراجع

❖ **القرآن الكريم**

أ.الكتب:

1. أبو النصر، مدحت محمد محمود. الوظيفة الاجتماعية للإحزاب السياسية .القاهرة :ايتراك للنشر و التوزيع ،2004.

2. أبو ضاوية ،عامر رمضان .التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري دراسة تحليلية المرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية .طرابلس :دار الرواد ،2002 .

3. أحمد ،رشوان حسين عبد الحميد .الأحزاب السياسية و جماعات المصالح و الضغط دراسة في علم الاجتماع السياسي .الاسكندرية :مركز الاسكندرية للكتاب ،2008.

4. احمد، زايد .مقدمة في علم الاجتماع السياسي .القاهرة :(دون.دار.نشر)،2005.

5. الاقدحي ،هشام محمود .معالم النظم السياسية المعاصرة .الاسكندرية :(دون.دار.نشر)،2009.

6. الحمداني، القحطان أحمد.المدخل الى العلوم السياسية .عمان :دار الثقافة ،2012.

7. الخزرجي ،ثامر كامل محمد.النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة .عمان :دار مجدلاوي ،2004.

8. الدبس، عصام .النظم السياسية اسس التنظيم السياسي .عمان:دار الثقافة ،2010.

9. الزغبي، غازي محمود ذيب . البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن 1989–2003. الأردن: اربد عالم الكتب الحديث، 2009.

10. الشكري ،علي يوسف .الوسيط في الأنظمة السياسية المقارنة .عمان:دار صفاء ،2012.

11. العمري ،مؤمن . الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني. قسنطينة: دار الطليعة للنشر والتوزيع، (دون.تاريخ.نشر).

12. الفهداوي، فهمي خليفة .السياسة العامة تطور كلي في البنية و التحليل .الاردن :دار المسيرة ،2001.

13. بدران، ودودة. الأحزاب السياسية . القاهرة : (دون. دار. نشر)، (دون .تاريخ .نشر).

14. فليب ،برو .علم الاجتماع السياسي .لبنان :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،1998.

15. حسين، غازي فيصل.التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث. بغداد: (دون.دار.نشر)، 1993.

16. رشيد أميدي، سبريت مصطفى .المعارضة السياسية و الضمانات الدستورية لعملها (دراسة قانونية سليمة تحليلية المقارنة).(دون .بلد..نشر):مؤسسة موكرباني للبحوث و النشر،2011.

17. زغدود، علي .الأحزاب السياسية في الدول العربية .الجزائر:متيحة للطباعة ،2002.

18. زين الدين، بلال أمين .الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة .الاسكندرية :دار الفكر الجامعي ،2011.

19. شريط، الأمين . التعددية الحزبية الحركة الوطنية(1919-1962) . الجزائر : ديوان المطبوعات الجماعية، 1998.

20. سينورا، بن جامين. تاريخ جزائر بعد الاستقلال 1962/ 1982. (ترجمة : صالح ممدوح عمدان)،.دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب 2012.

21. .شلبي، احمد .العلوم السياسية واصول التنظيم السياسي المحلي والدولي في عصر العولمة .الاسكندرية :المكتب العربي الحديث ،2012.

22. عبد الحليم ،الزيات .التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)الأبعاد المعرفية و المنهجية .الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،2002.

23. عبد الحميد، زوزو.محطات في تاريخ الجزائر. الجزائر : دار هومة، 2011.

24. عبد الحميد، الإبراهيمي . في عصر الأزمة الجزائرية1958-1999. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 .

25. عبد السيد، رفعت .تداول السلطة داخل الاحزاب السياسية .القاهرة :دار النهضة العربية ،2005.

26. عبد الكافي، اسماعيل الفتاح .اسس ومجالات العلوم السياسية .الاسكندرية (د.د.ن)،2012.

27. عبدالله، عبد الغني بسيوني .النظم السياسية ،بيروت :دار الجامعية، (دون.تاريخ.نشر).

28. ناجي، عبد النور ..النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية .قالمة :مديرية النشر الجامعية ،2006.

29. ـــــــ، ـــــــ.المدخل إلى علم السياسية. عنابة: دار العلوم ،2007.

30. ـــــــ، ـــــــ. تجربة التعددية والتحول الديمقراطي. القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2010.

31. عبيد، حسن .الانظمة السياسية (دراسة مقارنة).لبنان: دار المنهل اللبناني ،(دون. تاريخ. نشر).

32. عبد الرزاق، مقري. التحول الديمقراطي في الجزائر. (رؤية ميدانية)، (دون. بلد. نشر) ،(دون. دار. النشر)،(دون. تاريخ. النشر).

33. علين، خليفة الكواري و آخرون. المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية . بيروت :مركز الأبحاث الوحدة العربية ، 2001.

34. رعد، عبد الجليل .التنمية السياسية مدخل للتغير. طرابلس:(دون. دار. نشر)،2002.

35. علي، سعد اسماعيل ،حسن محمد ،حسن محمد.النظريات والمذاهب والنظم .الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،2005.

36. .كامل، نبيلة عبد الحليم .الاحزاب السياسية في العالم العاصر .القاهرة :دار الفكر العربي ،1982.

37. نصر مهنا، محمد.في نظرية الدولة و النظم السياسية .اسكندرية :الكتب الجامعي الحديث ،2001.

38. نور الدين، زمام .القوى السياسية و التنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2007.

39. وهبان ،احمد .التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية .مصر :الدار الجامعية ،2002.

ب-الدوريات:

1. أمال علي زهراف ،"المواطنة هي العمود الفقري للدولة المدينة". نشرة أفق 6-8 ديسمبر 2014.

2. بن كعيبات مراد ،"دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر "مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، مجلد7،العدد2

3. عبد الرحمن برقوق، صوينا العيدي، " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر". كراسات الملتقى الأول التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة بسكرة – 10–11 ديسمبر 2005.

4. قاسم حسين، المواطنة و صراع الهويات ...بين وحدة الوطن و تقسيمه ، نشرة أفق 6–8 ديسمبر 20

5. يمينة صافا، ملتقى التحولات السياسية و إشكالية التنمية السايسية بالجزائر، جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية و الإدارية ، 16–17،ديسمبر 2008.

ج–الدراسات الغير منشورة :

1. أمين، البار".دورالأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية (دراسة حالة الجزائر 1997–2007)".مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات. الدولية ،2011/2010).

2. خالد ،توازي." الظاهرة الحزبية في الجزائر". مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة بن يوسف بن خدة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2005–2006).

3. نادية ،خلفة ." آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائري. دراسة بعض الحقوق السياسية"، رسالة دكتوراه فالقانونية،(قسم الحقوق، تخصص قانون دستوري ، جامعة الحاج لخضر باتنة2010).

4. أمين محمد ،علي دبور. دراسات في التنمية السياسية. مذكرة ماجستر (الجامعية الاسلامية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011/ 2012).

5. لرقم ،رشيد . "النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر". مذكرة ماجستر (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، فرع القانون ،2006).

6. نعيمة، يسمينة ،دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج الجزائر، تونس ،المغرب). مذكرة ماجستير (جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية .2011).

7. مصعب، سين. " أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر". شهادة ماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013) .

8. عياش ،عائشة ."إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي ،مثال تونس". رسالة ماجستير (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2008).

9. عبد الكريم، هشام ."لمجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999".مذكرةماجستير (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر العاصمة ،فرع التنظيم السياسي الإداري ،2006).

10. غارو، حسيبة ."دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة ".مذكرة ماجستير (جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2012).

11. غسان سعيد، عيسى يوسف. أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية". مذكرة ماجيستير (جامعة نجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2009) .

12. حسين، مرزود. "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر،(1989-2010)"رسالة الدكتوراء(جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، ،2011-2012).

13. قنفود ،مرزاق." دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية في دول المغرب العربي دراسة مقارنة بين حزبي" جبهة التحرير الوطني الجزائري والمجتمع الدستوري الديمقراطي التونسي". مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012).

د-المواقع الألكترونية:

1. صالح مختاري، "حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية". الجزائر، متحصل عليه من :https.//mohktouri/blog.arg/article22745473 تاريخ الإطلاع :2016/04/26.

2. وليد دوزي، إنعكاسات التحول الديمقراطي في الجزائر، الحوار المتمدن. متاح في: www.ahewar.org/s.asp?aid=395181&r=0 ، تاريخ الإطلاع: 2016/05/15

3. نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، متاح في:

www.aljazeera.net/spialfies/pages/aaa09bf28-0aa2-4ped-aa70-3f3d6dpfpdp1

تاريخ الإطلاع:2016/05/16.

4. علاق جميلة،" دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متحصل عليه من: WWW.Inaspolitiques.com تاريخ الإطلاع: 2016/04/27.

5. محمد سنوسي، "جدلية السلطة المعارضة قراءة الواقع الأحزاب السياسية في الجزائر"، متحصل عليه من: www.elwatan dz. com/politique/19532.html. تاريخ الإطلاع : 2016/04/27.

6. عبد المولى اسعيد ،"الاحزاب سياسية وسؤال المواطنة والتخليق، متحصل عليه من: / com www. hespress . writers/182131.htmt تاريخ الأطلاع 2016/05/14.

7. عبد القادر عبد العالي،" التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات 16/17 ديسمبر 2008، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، متحصل عليه من : 3odz.juseoo.com/T464.topic تاريخ الإطلاع 2016/04/27.

قائمة المراجع :

- **القرآن الكريم**

:أ.الكتب:

1- أبو النصر، مدحت محمد محمود.الوظيفة الاجتماعية للإحزاب السياسية .القاهرة :ايتراك للنشر و التوزيع ،2004.

2- أبو ضاوية ،عامر رمضان .التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري دراسة تحليلية المرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية .طرابلس :دار الرواد ،2002 .

3- أحمد ،رشوان حسين عبد الحميد .الأحزاب السياسية و جماعات المصالح و الضغط دراسة في علم الاجتماع السياسي .الاسكندرية :مركز الاسكندرية للكتاب ،2008.

4- احمد، زايد .مقدمة في علم الاجتماع السياسي .القاهرة :(دون.دار.نشر)،2005.

5- الاقدحي ،هشام محمود .معالم النظم السياسية المعاصرة .الاسكندرية :(دون.دار.نشر)،2009.

6- الحمداني، القحطان أحمد.المدخل الى العلوم السياسية .عمان :دار الثقافة ،2012.

7- الخزرجي ،ثامر كامل محمد.النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة .عمان :دار مجدلاوي ،2004.

8- الدبس، عصام .النظم السياسية اسس التنظيم السياسي .عمان:دار الثقافة ،2010.

9- الزغبي، غازي محمود ذيب . البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن 1989–2003. الأردن: اربد عالم الكتب الحديث، 2009.

10- الشكري ،علي يوسف .الوسيط في الأنظمة السياسية المقارنة .عمان:دار صفاء ،2012.

11- العمري ،مؤمن . الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني. قسنطينة: دار الطليعة للنشر والتوزيع، (دون.تاريخ.نشر).

12- الفهداوي، فهمي خليفة .السياسة العامة تطور كلي في البنية و التحليل .الاردن :دار المسيرة ،2001.

13- بدران ،ودودة.الاحزاب السياسية .القاهرة :(دون.دار.نشر)،(دون .تاريخ .نشر).

14- . فليب ،برو .علم الاجتماع السياسي .لبنان :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،1998.

15- حسين، غازي فيصل.التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث. بغداد: (دون.دار.نشر)، 1993.

16- رشيد أميدي، سبريت مصطفى .المعارضة السياسية و الضمانات الدستورية لعملها (دراسة قانونية سليمة تحليلية المقارنة).(دون .بلد..نشر):مؤسسة موكرباني للبحوث و النشر ،2011.

17- زغدود، علي .الأحزاب السياسية في الدول العربية .الجزائر:متيحة للطباعة ،2002.

18- زين الدين، بلال أمين .الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة .الاسكندرية :دار الفكر الجامعي ،2011.

19- شريط، الأمين . التعددية الحزبية الحركة الوطنية(1919-1962) . الجزائر : ديوان المطبوعات الجماعية، 1998.

20- سينورا، بن جامين. تاريخ جزائر بعد الاستقلال 1962/ 1982. (ترجمة : صالح ممدوح عمدان)،.دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب 2012.

21- .شلبي، احمد .العلوم السياسية واصول التنظيم السياسي المحلي والدولي في عصر العولمة .الاسكندرية :المكتب العربي الحديث ،2012.

22- عبد الحليم ،الزيات .التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)الأبعاد المعرفية و المنهجية .الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،2002.

23- عبد الحميد، زوزو .محطات في تاريخ الجزائر. الجزائر : دار هومة، 2011.

24-عبد الحميد، الإبراهيمي . في عصر الأزمة الجزائرية1958-1999. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 .

25- عبد السيد، رفعت .تداول السلطة داخل الاحزاب السياسية .القاهرة :دار النهضة العربية ،2005.

26عبد الكافي، اسماعيل الفتاح .اسس ومجالات العلوم السياسية .الاسكندرية (د.د.ن)،2012.

27- عبدالله، عبد الغني بسيوني .النظم السياسية ،بيروت :دار الجامعية، (دون.تاريخ.نشر).

28- ناجي، عبد النور ..النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية .قالمة :مديرية النشر الجامعية ،2006.

29- ناجي عبد النور.المدخل إلى علم السياسية. عنابة: دار العلوم ،2007.

30-- ناجي عبد النور. تجربة التعددية والتحول الديمقراطي.القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2010.

31- عبيد، حسن .الانظمة السياسية (دراسة مقارنة).لبنان:دار المنهل اللبناني ،(دون.تاريخ.نشر).

32- عبد الرزاق، مقري.التحول الديمقراطي في الجزائر. (رؤية ميدانية)، (دون. بلد. نشر) ،(دون.دار.النشر)،(دون.تاريخ.النشر).

33- علين خليفة الكواري و آخرون.المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية .بيروت :مركز الأبحاث الوحدة العربية ، 2001.

34- رعد، عبد الجليل .التنمية السياسية مدخل للتغير.طرابلس :(دون.دار.نشر)،2002.

35-علي، سعد اسماعيل ،حسن محمد ،حسن محمد.النظريات والمذاهب والنظم .الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،2005.

36-.كامل، نبيلة عبد الحليم .الاحزاب السياسية في العالم العاصر .القاهرة :دار الفكر العربي ،1982.

37- نصر مهنا، محمد.في نظرية الدولة و النظم السياسية .اسكندرية :الكتب الجامعي الحديث ،2001.

38- نور الدين، زمام .القوى السياسية و التنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2007.

39-.وهبان ،احمد .التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية .مصر :الدار الجامعية ،2002.

ب-الدوريات:

1- بن كعيبات مراد ،"دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر "مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، مجلد7،العدد2

-2

2- يمينة صافا، ملتقى التحولات السياسية و إشكالية التنمية السايسية بالجزائر، جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية و الإدارية ، 16-17،ديسمبر2008.

2 جمال علي زهراف ،"المواطنة هي العمود الفقري للدولة المدينة".نشرة أفق 6-8 ديسمبر2014، ص29.

3-قاسم حسين، المواطنة و صراع الهويات ...بين وحدة الوطن و تقسيمه ، نشرة أفق ،المرجع نفسه ، ص112.

5-- عبد الرحمن برقوق، صوينا العيدي، " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر". كراسات الملتقى الأول التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة بسكرة - 10-11 ديسمبر2005.

ج-الدراسات الغير منشورة :

1- أمين، البار".دورالأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية (دراسة حالة الجزائر 1997-2007)".مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات. الدولية ،2011/2010).

2- خالد ،توازي." الظاهرة الحزبية في الجزائر". مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة بن يوسف بن خدة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2005-2006) .

3- نادية ،خلفة ." آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائري.دراسة بعض الحقوق السياسية"، رسالة دكتوراه فالقانونية،(قسم الحقوق، تخصص قانون دستوري ، جامعة الحاج لخضر باتنة2010).

4- أمين محمد ،علي دبور. دراسات في التنمية السياسية.مذكرة ماجستر (الجامعية الاسلامية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011/ 2012).
5- لرقم ،رشيد . "النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر". مذكرة ماجستر (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق ، فرع القانون ،2006).
6- نعيمة، السمينة ،دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج الجزائر ،تونس ،المغرب).مذكرة ماجستير (جامعة قاصدي مرباح ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية .2011).
7- مصعبن، سين. " أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر". شهادة ماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013) .
8- عياش ،عائشة ."إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي ،مثال تونس".رسالة ماجستير (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2008).
9- عبد الكريم، هشام ."لمجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999".مذكرةماجستير (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر العاصمة ،فرع التنظيم السياسي الإداري ،2006).
10- غارو، حسيبة ."دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة ".مذكرة ماجستير_(جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2012).
11- غسان سعيد، عيسى يوسف. أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية". مذكرة ماجيستير (جامعة نجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2009) .
12- حسين مرزود، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر،(1989-2010)"رسالة الدكتوراء(جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، ،2011-2012).

13- – قنفود ،مرزاق." دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية في دول المغرب العربي دراسة مقارنة بين حزبي" جبهة التحرير الوطني الجزائري والمجتمع الدستوري الديمقراطي التونسي". مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012).

د-المواقع الألكترونية:

1- صالح مختاري، "حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية". الجزائر، متحصل عليه من :https.//mohktouri/blog.arg/article22745473 تاريخ الإطلاع :2016/04/26.

2-وليد دوزي، إنعكاسات التحول الديمقراطي في الجزائر،الحوار المتمدن.متاح في: www.ahewar.org/s.asp?aid=395181&r=0 ،تاريخ الإطلاع: 2016/05/15

2-نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، متاح في : www.aljazeera.net/spialfies/pages/aaa09bf28-0aa2-4ped-aa70-3f3d6dpfpdp1 تاريخ الإطلاع:2016/05/16.

2-علاق جميلة،" دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متحصل عليه من: WWW.Inaspolitiques.com تاريخ الإطلاع: 2016/04/27.

3- محمد سنوسي، "جدلية السلطة المعارضة قراءة الواقع الأحزاب السياسية في الجزائر"، متحصل عليه من:

www.elwatan dz. com/politique/19532.html. تاريخ الإطلاع : 2016/04/27.

4-عبد المولى اسعيد ،"الاحزاب سياسية وسؤال المواطنة والتخليق، متحصل عليه من : www. hespress . com / writers/182131.htmt تاريخ الأطلاع 2016/05/14.

5- عبد القادر عبد العالي،" التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات 16/17 ديسمبر

2008، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، متحصل عليه من : /3odz.juseoo.com T464.topic تاريخ الإطلاع 2016/04/27.
5- عبد الغفار شاكر،الأحزاب العربية وثقافة حقوق الإنسان، متاح في:
www.ahewar,org/debat/shaw.aspaid=24141/18:تاريخ الإطلاع 2016/05.

.

.

ملخص الدراسة

تعد الأحزاب السياسية مؤشر أساسي لقياس نسبة الديمقراطية و مدى سيرها على مسار التنمية السياسية، والجزائر كسائر دول العالم يلعب فيها الحزب السياسي حجر الزاوية في تفعيل العمل السياسي على الساحة السياسية وذلك منذ اعتراف الدستور الجزائري في سنة1989 بتعددية الحزبية والذي فتح الباب على مصراعيه لكل الأحزاب من مختلف الإيديولوجيات .ولكن في الواقع الأمر على الرغم من الحكم الهائل لهذه الأخيرة فإنها لا تزال تعاني حالة من العجز لخلق مشاركة سياسية فعالة فهي عبارة عن أحزاب تخص مناسبات الموسمية كالانتخابات .أي أنها تسعى للحشد و التجنيد وتعبئة المواطنين ،بإضافة إلى أنها تتصف خاصيتين أساسيتين تسقط للحزب السياسي فاعليته ألا وهما :الشخصية بعبارة أخرى تعبر عن توجهات وبرامج أشخاص ولا تعبر عن تطلعات المواطنين و الأهم من ذلك أنها تلقى دعما ماديا من الدولة من خلال تمويلها .وهذا يخلق لديها خضوعا للسلطة الحاكمة ،وهذا أيضا ما يبرر حالتا من الركود الحزبي وكثرة الفساد السياسي و الفضائح المالية و السياسية على مستوى الأحزاب السياسية إلى هنا نصل للقول إن الحزب السياسي الجزائري يحمل وجهين فإذا قيس ببقية الأنظمة العربية المجاورة فهو يعبر عن حالة من التقدم السياسي و سابقها بأشواط .في مجال التنمية السياسية أما إذا قرن بالبقية الدول الديمقراطية فإنه لا يزال يحتاج جملة من الخطوات للسير إلى الأمام .وما يبرر هذا الكلام أنه لم يحقق النظرة العصرية اتجاه النظام السياسي لدى المواطن الجزائري .

Abstract

The political parties and the key indicator to measure the percentage of democracy and the extent of moving on the path of politi Ical development, Algeria, like all other countries of the world in which the political party of the cornerstone in activating the political work in the political arena since the recognition of the Algerian Constitution in the year 1989 the party pluralism, which opened the door wide for all the parties of the different ideologies .but in fact notwithstanding the enormous governance of the latter, they still suffer from the deficit to create effective political participation are the words of parties belonging to the seasonal occasions such as .any it seeks the crowd and recruitment and mobilization of citizens, adding that it is characterized by two principal fall of the political party of effectiveness , namely personal: In other words reflect the orientations and programs of the people and do not reflect the aspirations of the citizens and more importantly, it received financial support from the state through financing .This creates bowing to the ruling authority, and this is also what justifies the cases of partisan stagnation and corruption of political and financial scandals and political at the level of the political parties and here we have to say that the party of the Algerian political carrying two if Qays the rest of the Arab regimes and the neighboring countries it reflects the state of political progress and returning to the far surpasses .in the field of political development if a century the rest of democratic States and it still needs, inter alia, steps forward .what justifies this talk it did not achieve the View The modern, the political system to the Algerian citizen.